

تطور النظم الاقتصادية
تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي
باستخدام "نظرية" كوفالييف
Economic Systems Transformation:
The Case of European Transition from Feudalism to Capitalism

د. عبد العزيز بن علي السديس

قسم الاقتصاد – جامعة الملك سعود

aasudais@ksu.edu.sa

ص. ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١

جوال ٠٠٩٦٦٥٠٤٢١٢٢٥٢ هاتف مكتب ٠٠٩٦٦٤٦٧٤٣٧٥ فاكس ٠٠٩٦٦٤٦٧٤١٤٢

ملخص البحث

منذ قرون لم يتوقف الحديث حول أسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية في عصر النهضة. وقد أتنا آخر المساهمات من الكاتب الأمريكي جين هيك الذي شدد على أهمية دور العرب في الإحياء الأوروبي وذلك في كتابه الذي ترجم للعربية في عام ٢٠٠٨م بعنوان "الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية".

وقد قدم هيك في هذا الكتاب رأياً يخالف الآراء الأوروبية الشائعة التي تزعم أنه كان للعرب دور كبير في انغلاق أوروبا على نفسها، مما أدى إلى تدهورها في القرون الوسطى.

هذه الورقة دراسة لأهم وأشهر الآراء والطروحات حول مسألة تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية. وقد تم فيها عرض ومناقشة أهم الطروحات، بهدف مقارنتها بالمنهج الذي يسلكه الكتاب الاشتراكيون، ممثلاً بطريقة كوفاليف في تحليله لأسباب تحول أوروبا من العبودية إلى الإقطاع، ثم تطبيق هذه الطريقة على حالة تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية لمقارنتها ببقية الطروحات، فرادي، ثم مجتمعه.

وقد كانت نتيجة الدراسة أن جميع المساهمات كانت تقدم بعض الحقيقة ولكنها لا تخلص من بعض جوانب القصور، مثل:

- الخلط بين الأسباب، ومظاهر ومعالم النظام الرأسمالي.
- الحصرية الضيقة بالتركيز على سبب وحيد.
- النظر إلى الأسباب أو المظاهر وكأن كل منها منفصل ولا علاقة له بالأسباب الأخرى.
- الاختلاف يكون أحياناً في المصطلحات وليس في جوهر الموضوع.
-

وعند مقارنة طريقة كوفاليف بالمساهمات الأخرى، كل على انفراد، ظهر تفوق طريقة كوفاليف، نظراً لشمولية ما يندرج تحت مفهوم "قوى الإنتاج". وعند مقارنة طريقة كوفاليف بالمساهمات الأخرى مجتمعة، ظهر أن معظم، إن لم يكن كل، ما يندرج تحت مفهوم "قوى الإنتاج" أنه ورد في مساهمة أو أخرى.

ولكن طريقة كوفاليف تتفوق في وضوحها بتحديد الأسباب من ناحية، وكيف سارت عملية التحول ومن ناحية أخرى. وقد تم عرض مساهمة إبراهيم كبه لكيفية ظهور الرأسمالية التجارية في عصر النهضة، كممثل للطرح الاشتراكي، أو طريقة كوفاليف، وقد أظهر وضوحاً وإقناعاً أكثر من محاولة كوفاليف في تفسيره لتحول أوروبا من العبودية إلى الإقطاع.

تطور النظم الاقتصادية تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام "نظرية" كوفالييف

مقدمة:

في عام ٢٠٠٦م أصدر الكاتب الأمريكي جين هيك كتاباً، ترجم إلى العربية في عام ٢٠٠٨م، بعنوان "الجزور العربية للرأسمالية الأوروبية". وهو بهذا الكتب يدلي بدلوه ضمن دلاء كثيرة، من أطراف متعددة، مؤرخين، اجتماعيين، سياسيين، وكثير من الاقتصاديين. وكل منهم يقدم رأياً يزعم فيه أنه يجيب على السؤال الكبير جداً: ما هي أسباب تحول أوروبا في القرن الخامس عشر من الإقطاع إلى الرأسمالية تحديداً؟. بعض تلك الآراء مدفوع بالبحث عن الحقيقة أحياناً كثيرة، وأحياناً تحيزات واعية مقصودة، وأحياناً تكون التحيزات غافلة (غير مقصودة) ينطبق على صاحبها أن "ذلك مبلغه من العلم".

قد قدمت أغلب الآراء خلال القرنين الماضيين، التاسع عشر والعشرين، خاصة بعد تبلور مادة تطور الفكر الاقتصادي "كمادة أكاديمية أساسية في الجامعات. لكن صدور الكتاب المشار إليه، بعد أن ظن البعض أن المسألة قد "قتلت بحثاً"، يذكرنا بحقيقة هامة هي: أن التاريخ كان وما زال وسيبقى دائماً مخزناً للحقيقة والحكمة والمعرفة، تستلمها الأجيال المتعاقبة. فمعرفة التاريخ خصيصة ينفرد بها البشر عن سائر المخلوقات.

ومن لديه معرفة بالتاريخ الاقتصادي، أو تاريخ المذاهب الاقتصادية، أو تاريخ الفكر الاقتصادي، أو حتى التاريخ السياسي، أو التاريخ العام، أو الاجتماعي، يعلم كم هي كثيرة ومتنوعة ومختلفة، بل أنها أحياناً متعارضة، يدعي كل منها أنه يقدم تفسيراً مقنعاً لمسألة تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية في عصر النهضة الأوروبية.

مسألة البحث:

تعدد وتنوع واختلاف الآراء والأطروحات الرامية إلى تفسير أسباب التحول من النظام الاقتصادي الإقطاعي في أوروبا (الغربية خاصة)، الذي ساد خلال معظم القرون الوسطى، من منتصف القرن الخامس إلى منتصف القرن الخامس عشر، إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي في القرن الخامس عشر. هذا التنوع والتعدد، بل والتعارض أحياناً، هو أهم دوافع بحث ودراسة الأسباب والتفسيرات المشهورة حول مسألة تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم الآراء المتعددة المعروفة المفسرة لتحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، والجمع بين هذه الآراء ومن ثم مقارنتها "بنظرية" كوفاليف للإجابة على الأسئلة التالية:

(١) هل يمكن الاستعانة بنظرية كوفاليف لتفسير التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية.

(٢) هل هناك فروق جوهرية بين تفسير كوفاليف من جهة، والآراء الأخرى (فردى) من جهة أخرى.

(٣) هل هناك فروق جوهرية بين تفسير كوفاليف من جهة، والآراء الأخرى (مجتمعة) من جهة أخرى.

(٤) هل يمكن تعميم استخدام طريقة كوفاليف لتفسير أسباب التحول من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر بصورة عامة.

وذلك لمعرفة مدى قدرة "نظرية" كوفاليف على تقديم تفسير موضوعي مقبول لأسباب تحول أوروبا من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث أن هذه "النظرية" قد استخدمها كوفاليف لتفسير تحول النظام الاقتصادي العبودي (المعتمد على الرق)، إلى النظام الاقتصادي الإقطاعي في منتصف القرن الخامس الميلادي (بعد سقوط روما بيد القبائل الجرمانية وأنصارهم).

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث أساساً على التحليل النظري للواقع الاقتصادي، السياسي، والعسكري والثقافي والاجتماعي في أوروبا (الغربية خاصة)، وعقد مقارنات نظرية موضوعية بين أهم الآراء المشهورة المفسرة لأسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية من جهة، وطريقة كوفاليف في تحديد أسباب ذلك التحول من جهة أخرى. وذلك اعتماداً على استقراء التاريخ السياسي الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي لفترة التحول (أواخر القرون الوسطى وأوائل عصر النهضة)، وتفسير ومواءمة المصطلحات المستخدمة في مختلف الآراء، خاصة ما ورد في "نظرية" كوفاليف ومن ثم معرفة مدى قدرة طريقة كوفاليف على تفسير ذلك التحول. وكذلك النظر في إمكانية تعميم استخدام هذه النظرية لتفسير أسباب التحول من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر. وسوف يتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية هي:

- المبحث الأول:

نبذة تاريخية مختصرة عن تطور النظم الاقتصادية القديمة (ما قبل الرأسمالية).

- المبحث الثاني:

عرض لأهم الآراء المفسرة لأسباب تحول أوروبا من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي في عصر النهضة.

- المبحث الثالث:

شرح موجز "لنظرية" كوفاليف لتفسير التحول من النظام الاقتصادي العبودي إلى النظام الاقتصادي الإقطاعي.

- المبحث الرابع:

تطبيق "نظرية" كوفاليف لتفسير عملية تحول أوروبا (الغربية) من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي في عصر النهضة في القرن الخامس عشر وما بعده.

- خاتمة.

المبحث الأول

تطور النظم الاقتصادية القديمة

يعتقد كثير من علماء التاريخ والاجتماع أنه قبل عشرات، بل مئات آلاف السنين قام أسلافنا بتشحيف الحجر في عمل مقصود للاستعانة به لرفع الكفاءة في إنتاج الغذاء والحاجات الأخرى بما في ذلك الحاجات الدفاعية.¹ وأن تطور الأدوات والأساليب والمعارف الإنتاجية سار ببطء شديد بحسب بعشرات الآلاف وربما بمئات الآلاف من السنين، وأنه نتيجة لتطور الأدوات والأساليب والمعارف الإنتاجية والدفاعية تزايدت أعداد كثير من المجموعات البشرية، فتشكل منها مجتمعات مستقلة تسيطر كل منها على منطقة جغرافية تحتوي على موارد طبيعية متنوعة. كل جماعة من هذه الجماعات تتشكل من مئات أو آلاف الأفراد تربطهم غالباً رابطة الدم، سماها المؤرخون مجتمع العشيرة، كوحدة سياسية اجتماعية مستقلة.

ومن البديهي أنه لا يستقيم ويستمر أمر جماعة بهذا الحجم يشتركون في ملكية الموارد الطبيعية إلا بضوابط تنظم وتقرر أفضل السبل لاستغلال هذه الموارد المشتركة الاستغلال الأمثل الذي يعود نفعه على جميع أفراد العشيرة.

هذه الضوابط المنظمة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي أساس ما يمكن تسميته بالنظام الاقتصادي،* والمرتكز الأساسي لأي نظام اقتصادي، هو نظام الملكية، خاصة ملكية عناصر الإنتاج وأهمها الأرض وما ينتج عن نظام الملكية من علاقات بين أفراد أو فئات المجتمع.

وتشير كثير من الدراسات التاريخية للإنسان القديم أن أول تنظيم اقتصادي واضح المعالم ساد في أماكن كثيرة جداً من العالم هو نظام المشاعيات البدائية. أي أن النظام الاقتصادي المنظم لحياة الناس في العشيرة يقوم على أن العنصر الإنتاجي

¹ أنظر أرنولد تومبي، تاريخ البشرية، الفصل الثالث.

* لمعرفة المزيد عن مختلف تعريفات النظام الاقتصادي، أنظر كتاب إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، ص ٣١٥ - ٣١٩.

الأساسي (الأرض وما شابهها من مياه ومياه صيد وأشجار ومراعي ومناطق صيد وغيرها ...) مملوكة ملكية مشاعة مشتركة بين جميع أفراد العشيرة.^٢

(١ - ١) نظام المشاعيات البدائية:

هذا الكيان السياسي المستقل الذي أطلق عليه اسم (العشيرة) قام على نظام اقتصادي واضح المعالم، يقوم على ركيزتين أساسيتين: أولهما: أن ملكية وسائل الإنتاج الطبيعية الموجودة في المجال الحيوي للعشيرة هي ملكية مشتركة لجميع أفراد العشيرة، كل فرد له نصيب مشاع من هذه الموارد. والركيزة الثانية لهذا النظام الاقتصادي، وهي نتيجة للأولى، هي أن الناتج المستخرج من هذه الموارد يوزع توزيعاً عادلاً يرضي جميع أفراد العشيرة. ومن أبرز معالم هذا النظام الاقتصادي أيضاً تخلف وبدائية أدوات وأساليب الإنتاج، وتخلف المعارف الإنتاجية. ورغم ذلك، يعزى إلى هذا النظام تطور العمل الجماعي الذي ظهر منه التقسيم الطبيعي للعمل (تخصيص العمل حسب القدرات الشخصية (نساء - رجال، مثلاً). هذا التقسيم الطبيعي رفع من إنتاجية الجماعة وساعد على تطوير أدوات وأساليب الإنتاج مما أدى إلى ظهور فوائض إنتاجية قادت إلى قيام تبادل المنتجات مع عشائر أخرى، وهذا بدوره قاد إلى تقسيم جديد للعمل هو التقسيم الاجتماعي للعمل، بحيث يتخصص مجتمع (عشيرة أو عشائر) بالإنتاج الزراعي مثلاً بينما تتخصص مجتمعات أخرى (عشائر) بالرعي وتربية الحيوانات ومنتجاتها من جلود ولحوم وشحوم وفراء ... الخ.

وقد انتشرت هذه المشاعيات في أحواض الأنهار مثل وادي النيل ومنطقة ما بين النهرين (دجلة والفرات)، وأحواض الأنهار في الصين والهند ومناطق كثيرة في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وجنوب ووسط أوروبا. ولكن انتشارها في العالم لا يعني تزامن وجودها في مختلف المناطق نظراً لتخلف وسائل الاتصال والانتقال. لذا يعتبر نظام المشاعيات العشيرية البدائية مرحلة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماعات البشرية.

وهذا التطور تحكمه وتسيره ظروف موضوعية متعددة منها ما هو متعلق بالطبيعة والمناخ ونوعية الموارد، ومنها ما هو بشري مكتسب يتراكم بالتجربة

^٢ أنظر برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق، الفصل الثاني.

والخبرة. فقد يكون تطور النظام في منطقة ما بين النهرين قد سبق تطوره في سهول أمريكا الشمالية بقرون أو آلاف السنين.

وهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي الاقتصادي السياسي قد دام فترة طويلة جداً من حياة الإنسان العاقل على الأرض، قبل أن يتحول الى نظام اقتصادي تغلب فيه الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج بما فيها العنصر البشري.

(٢ - ١) نظام الرق أو العبودية:^٢

ويقصد به هنا النظام الاقتصادي الذي يكون فيه الاعتماد على العبيد في الإنتاج ظاهرة ملموسة بوضوح. ويعتبر ظهور وشيوع استغلال عمل الآخرين وانتشاره (سبب ونتيجة) طبيعية لتطور فوائض الإنتاج الذي يوجه للتبادل، حتى أصبح معظم الإنتاج موجهاً للتبادل أو ما يسمى بـ (الإنتاج السلعي). تمييزاً له عن الاقتصاد الطبيعي (الإنتاج للاكتفاء والمعيشة).

وأهم المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادي المعتمد على استغلال الرقيق (العبيد) بدرجة أو بأخرى هو أنه:

أولاً: أنه نظام يقوم على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، خاصة أهم عنصرين إنتاجيين: الأرض وجميع ما عليها من موارد طبيعية، وكذلك ملكية عنصر العمل (العبيد)، أما رأس المال فلم تبرز له أهمية تذكر في العملية الإنتاجية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

ثانياً: ونتيجة للملكية عناصر الإنتاج ملكية خاصة فإن توزيع الناتج تحكمه ملكية عناصر الإنتاج ويكون أفراد المجتمع متفاوتون في أنصبتهم من الناتج الإجمالي مما يقسم المجتمع إلى طبقات أو فئات عديدة حسب مستوى الدخل والثروة (أغنياء، فقراء، متوسطي الدخل ... الخ)

ونتيجة للتفاوت في توزيع الناتج تفاوت، بل قد تتعارض، مصالح فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي تفاوت مواقفهم من أي سياسة اقتصادية تتخذها السلطات. وهذا ما جعل موضوع تدخل الحكومة، من حيث المبدأ، شكله ومستواه وأهدافه، جعله

^٢ لمزيد من التفاصيل أنظر كتاب (الرق)، عبد السلام الترماني، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٢٣)، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩م.

موضوعاً من أهم موضوعات الفكر الاقتصادي منذ أن أصبحت الملكية الخاصة هي أهم مرتكزات النظام الاقتصادي منذ آلاف السنين.

ويتميز نظام العبودية أيضاً بتطور أدوات الإنتاج وطرق وأساليب وتقنيات الإنتاج، كما أن المعرفة عن المواسم، وبعض المحاصيل، والحيوانات، والنقل البري والبحري، قد تطورت كثيراً عما كان عليه الحال في المشاعيات. ويتميز نظام العبودية كذلك بضخامة الجزء من الإنتاج الموجه للتبادل وظهور مهنة التجارة وطبقة التجار (الإنتاج السلعي)، وظهور الأسواق والنقود.

ومما يميز نظام العبودية أيضاً، ضخامة فائض الإنتاج الناجم عن حرمان العبيد من أي نصيب عند توزيع الناتج ما عدا ما يستلزم بقاءهم قادرين على العمل. وهذا ما يجعل البعض يربط عصر العبودية بعصر الحضارة، باعتبار أن كثيراً من معالم الحضارات القديمة (المعمارية الضخمة، المشاريع الكبيرة كالسدود والطرق، والتفرغ للعلوم والفنون ... الخ)، ما كان لها أن تقوم بدون التمويل الضخم الذي وفره فائض الإنتاج الناجم عن استغلال العبيد.

ويقسم نظام العبودية إلى مرحلتين رئيسيتين قبل مرحلته الأخيرة التي انتهت بتحوله إلى نظام الإقطاع.

المرحلة الأولى:

وهي أطول فترة ولا تعرف بدايتها بشكل دقيق، ولكنها قد بدأت تدريجية ومحدودة، ويعتقد أن انتشارها وتطورها كان مصاحباً لعصر الحديد (الألف الرابع قبل الميلاد)، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الأبوية. وأشكالها ما عرف عن العبودية في مصر القديمة وحضارة بلاد ما بين النهرين وكذلك في الهند والصين القديمة.^٤ وفي هذه المرحلة لم يكن الاعتماد على إنتاج العبيد هو الغالب وكان للعبد شخصية قانونية. وكان أهم مصادر العبيد هم أسرى الحروب لدرجة أن الحروب كانت أحياناً تشن من أجل ذلك. ويعتبر أيضاً استرقاق المدين أحد مصادر العبودية بحيث

^٤ لمزيد من التفصيل أنظر إبراهيم كبة، مرجع سابق، ص. ب (١٤٣ - ١٥٣).

تقضي التشريعات بإجبار المدين بأن يعمل لدى الدائن مدة من الزمن سداداً لدينه وقد يكون الدين كبيراً لا ينتهي طوال حياة المدين وأسرته.^٥

المرحلة الرئيسية الثانية:

هي مرحلة العبودية المتقدمة وأبرز أمثلتها ما عرف في المدن (الدول) اليونانية، وكذلك العبودية في الإمبراطورية الرومانية. وفي هذه المرحلة وصل استغلال العبيد إلى درجة أن معظم الإنتاج الزراعي والصناعي والمنجمي يقوم به عبيد لا نصيب لهم مما ينتجون. كما أن وضعهم القانوني قد تدهور إلى درجة أنه كان ينظر إلى العبد كأداة إنتاج ناطقة تمييزاً له عن الثور والمحراث.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة تحول نظام الرق إلى نظام الإقطاع خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية (٣ - ٥م). وقد كان تدهور النظام مصاحباً لتدهور عام في الإمبراطورية الرومانية عسكرياً واقتصادياً مما أدى إلى سقوط روما بيد القبائل الجرمانية الشمالية وأنصارهم عام ٤٧٦م. وقد تعددت الآراء حول أهم أسباب التحول من نظام الرق إلى نظام الإقطاع، ومن هذه الآراء رأي كوفالييف في "نظريته" التي هي محور هذه الدراسة.

(٣ - ١) نظام الإقطاع:

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لنظام الإقطاع، فالعبارة ترجمة لما أطلق أبان وبعد الثورة الفرنسية على النظام السابق بوصفه Feudal System أو Feudalism.^٦ والإقطاع في اللغة تعني منح قطعة أرض لشخص أو أسرة للعيش منها واستغلالها.^٧ ولكن العبارة أخذت معنى اصطلاحياً محدداً، خصوصاً إذا أتت معرفة بالإضافة إلى كلمة نظام، أي. نظام الإقطاع. فهي تستخدم أوروبياً على نطاق واسع في التاريخ وفي السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ... الخ، وتحديداً في العصور الوسطى. بل أنه في بعض الأحيان تعرف العصور الوسطى بأنها تلك الفترة التي ساد فيها نظام

^٥ أنظر برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق، ص ص ٢٨٠ - ٢٨٣.

^٦ كولسترن، ج، ج، "عالم العصور الوسطى" ترجمة جوزيف نسيم يوسف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٣، ص ٣٥.

^٧ معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، سموحي فوق العادة، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٩م.

الإقطاع، كما يعرف الإقطاع أحياناً بأنه ذلك النظام الاقتصادي الذي ساد في أوروبا خلال فترة العصور الوسطى. والمهم هنا تحديد أبرز معالم النظام الاقتصادي الإقطاعي الأوروبي خلال القرون الوسطى (عشرة قرون من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر) خاصة في أوروبا الغربية.*

ونظام الإقطاع في كتب تاريخ الاقتصاد أو المذاهب الاقتصادية أو تاريخ الفكر الاقتصادي عموماً، يكون العنصر الأساسي في التسمية معتمداً على وضع ملكية الأرض الزراعية،^٨ من يملك الأرض؟ فهي أساس العلاقات الإقطاعية، وذلك بسبب الأهمية الحاسمة للقطاع الزراعي في الاقتصاد الإقطاعي من ناحية، ومن ناحية أخرى أثر الملكية على توزيع الناتج وما يعنيه ذلك من قوة وجاه وسلطان. فالقطاع الزراعي في كثير من الإقطاعيات كان يشكل (٩٠٪) من مجمل النشاط الاقتصادي.^٩

أما الإقطاع كأسلوب إنتاجي أو علاقة إنتاجية بين مالك الأرض (الإقطاعي) من جهة، والأشخاص الذي يقومون بزراعتها من جهة أخرى، (يطلق عليه في بعض الكتابات نمط الإنتاج)، فهي قد بدأت تدريجياً قبل سقوط روما بأكثر من قرنين. ففي القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية حدث تدهور في إنتاجية القطاع الزراعي، خاصة المزارع الكبيرة القائمة على استغلال العبيد، وقد جربت أساليب كثيرة ومختلفة لرفع الإنتاجية كتقسيم المزارع الكبيرة، وتشديد الرقابة، والقسوة على العبيد، حتى وصل الأمر ببعض بالتفكير باستخدام طرق إدارية مختلفة تماماً لرفع الإنتاجية. أحدها أسلوب الحوافز بحيث يخصص لمجموعة محددة

* أنظر على سبيل المثال: إبراهيم العدوي، المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ص (٩٩ - ١٠٥). وهناك كتابات كثيرة اهتمت ببعض الأنماط الإنتاجية التي ظهرت في فترات تاريخية ومناطق مختلفة من العالم. هذه الكتابات بعضها كان محاولة للمقارنة بينها وبين الإقطاع في أوروبا لكي يضيف عليها أو ينفي عنها صفة الإقطاع. ونظراً لأن موضوع البحث هذا هو أوروبا فقط، فلن نتطرق هذه الدراسة إلى تلك الكتابات لكثرتها في المنطقة العربية قبل الاسلام وبعد ظهور الدولة الإسلامية، وكذلك في الصين وغيرها. ولمن يرغب الإطلاع أنظر مثلاً مجلة الطريق، العدد (٦)، عام ١٩٧٩م، والعدد (١)، عام ١٩٨٠م.

^٨ سليمان تقي الدين، الدولة العثمانية وتطور نظام الإقطاع الشرقي، مجلة الطريق، مجلد (٣٨)، العدد (٦)، ديسمبر ١٩٧٩م، بيروت، ص ص (١١٣ - ١٢٨).

^٩ ول ديورانت، قصة الحضارة، ج (٣)، م (٤)، ص ٤١٧.

من العبيد قطعة محددة من الأرض يزرعون جزءاً منها للمالك والجزء الآخر لهم يملكون إنتاجه ويتصرفون فيه كيف شاءوا. وقد لاقى هذا الأسلوب في إدارة الإنتاج نجاحاً في أماكن كثيرة، وبدأ ينتشر ويتطور على مر السنين حتى أصبح هو الشكل الغالب في معظم أجزاء أوروبا الغربية. وأصبح العبيد في هذه الحالة من الناحية الواقعية ينظر إليهم على أنهم عبيد الأرض أو أقنان الأرض أكثر من النظر إليهم على أنهم عبيد فلان أو عبيد المؤسسة (أ) أو (ب).

وإذا نظرنا إلى العلاقة الإنتاجية في وضع كهذا، نجد أنها قد تطورت من علاقة بين (مالك - عبد)، بحيث لا يملك العبد أي حق في الناتج عند التوزيع، ثم أصبحت العلاقة بين المالك وعبيد الأرض بأن لهم نصيباً معلوماً من إنتاج الأرض التي يزرعونها، وهذا يعتبر تطوراً واضحاً في علاقات الإنتاج (نمط الإنتاج)، إذا أخذنا زاوية واحدة هامة من زوايا علاقات الإنتاج وهي العلاقة بين المنتج الفعلي من جهة، ومن يؤل له الإنتاج من جهة أخرى. ففي العلاقة العبودية، لا حق للعبد في شيء من إنتاجه، وفي العلاقة الجديدة، أصبح له نصيب معلوم من الإنتاج رغم بقاء علاقة التبعية.

وعندما سقطت روما على أيدي القبائل الجرمانية الشمالية وأنصارهم، حدث تطور في أسلوب إدارة الدولة، إذ أن الإمبراطور الجديد، بدلاً من السير على خطى الحكم السابق، أي الاستمرار على أسلوب المركزية الشديدة، سلك مسلكاً مغايراً يقوم على اللامركزية الواسعة. فقد قسم الإمبراطورية إلى أجزاء وأقاليم كبيرة جداً قطعها لكبار القادة وبعض رجال الدين وأعطاهم صلاحيات واسعة جداً بما في ذلك الاحتفاظ بقواتهم العسكرية، الأمر الذي انتهى باستقلال هذه الأقاليم عن الإمبراطورية من الناحية الفعلية وأصبحوا ملوكاً في إقطاعياتهم.

ونظراً لكونهم ارتكبوا نفس الخطأ الذي ارتكبه الإمبراطور بحيث قسموا إقطاعياتهم إلى أقاليم فرعية، والأقاليم إلى إقطاعات صغيرة، انتهى الأمر إلى تشظي معظم الإمبراطورية إلى مئات الإقطاعيات الصغيرة والضيع شبة المستقلة اقتصادياً، مكتفية ذاتياً اكتفاء متدني المستوى، معتمدة على الزراعة، والنشاط الاقتصادي الطبيعي، غير السلعي (غير التبادلي)، وشبه انعدام لدور النقود في النشاط

الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل أن كل إقطاعي لديه قوة عسكرية ويسن القوانين والتنظيمات ويقيم المحاكم ويفرض الرسوم داخل إقطاعيته ... الخ.

وقد كان المشهد العام لمعظم أقاليم أوروبا الغربية مكون من مئات الإقطاعيات، شبه المستقلة، لدرجة أن الملوك أو الحكومة المركزية لا تملك سلطة تذكر على النبلاء في إقطاعياتهم، حتى وصل الأمر بكثير من الفلاحين الأحرار الذي يملكون مزارعهم ملكية صريحة أن يلجأوا إلى بعض الإقطاعيين طالبين ضمهم إلى تبعيته طلباً للحماية نظراً لغياب السلطة المركزية.^{١٠}

مما سبق يتضح أن العلاقة الإنتاجية الإقطاعية بدأت وانتشرت كأسلوب في إدارة الإنتاج، أصبحت فيها العلاقة، من ملكية تامة للأرض والعبيد، إلى ملكية للأرض يزرعها أقنان (عبيد الأرض) مقابل جزء من الناتج، أي أن العلاقة تحولت من عبودية إلى تبعية. ثم بعد التغير السياسي الكبير في الإمبراطورية، بعد سقوط روما، نتج عنه التشظي السياسي للإمبراطورية إلى عدد كبير من الكيانات السياسية شبه المستقلة. الواحدة من هذه الكيانات تسمى إقطاعية، صاحب الأمر والنهي فيها النبيل أو الإقطاعي.* رغم بقائها أسمياً، جزءاً من مملكة من ممالك أوروبا التي أصبحت ما نعرفه اليوم بفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ... الخ.

لقد كان التركيز في الفقرات السابقة على وصف النظام الاقتصادي الإقطاعي المتعلق بالأرض والزراعة والمزارعين والمناطق الريفية. ولكن هناك أنشطة اقتصادية أخرى في المدن كالحرف والتجارة وجميع الخدمات. هذه الأنشطة الاقتصادية تدهورت تدريجياً بعد سقوط الإمبراطورية مع تدهور المدن. إذ أنه على سبيل المثال مدينة روما عاصمة الإمبراطورية التي كانت أكبر عواصم العالم على الإطلاق في وقتها والتي يقدر البعض سكانها بما يقرب من نصف مليون نسمة، وهو رقم ضخم في مقاييس ذلك الزمان،^{١١} هذه المدينة تدهورت في فترة ما يسمى بعصور الظلام (النصف الأول من القرون الوسطى) حتى قدر سكانها بحوالي أربعين ألف

^{١٠} ول ديورانت، قصة الحضارة، ج (٧)، م (٤)، (ص ص ٧١ - ٧٩).

* ربما كان هذا ما دفع شومبيتر للتركيز على تعريف الإقطاع من منطلق عسكري تظهر فيه أهمية الفارس أو النبيل.

^{١١} أنظر عالم العصور الوسطى، مرجع سابق، ص ص ١٠١ - ١٠٣، خاصة هامش ١٠٣.

نسمة فقط.* وقد كانت معظم الأنشطة الاقتصادية في المدن أو بقايا المدن الأوروبية يسيرها نظام الطوائف المهنية (البنائين، الحدادين، النجارين، التجار ... الخ).

سمات النظام الاقتصادي الإقطاعي:

إن أبرز ما يتميز به نظام الإقطاع بصورة عامة هي السمات التالية:

- (١) زراعي طبيعي.
- (٢) مغلق ينزع إلى الاكتفاء الذاتي.
- (٣) غير تبادلي وغير نقدي.
- (٤) تدهور الفن الإنتاجي.
- (٥) الدور المتدني للمدن في النشاط الاقتصادي.

تكاد تجمع غالبية كتب التاريخ الاقتصادي والسياسي وكتب التاريخ العام على أن أبرز وأهم الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الإقطاعي كانت تقوم على الزراعة، ولا غرابة في ذلك، نظراً لأهمية القطاع الزراعي في جميع مناطق العالم حيث يعتبر القطاع الزراعي بمثابة العمود الفقري لغالبية اقتصاديات مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية. كما أن الصناعة والتجارة كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على منتجات الزراعة كسلع استهلاكية أو كمواد خام. وفي كثير من مناطق أوروبا الغربية كانت مساهمة الزراعة في النشاط الاقتصادي تصل إلى ٩٠٪ من مجمل الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة.^{١٢}

كما أن تدني نسبة مساهمة التجارة والصناعة والخدمات من الأنشطة الاقتصادية توضح نهج تلك الإقطاعيات ونزوعها إلى ما يمكن وصفه بأنه اقتصاد طبيعي، أي أن معظم النشاط الاقتصادي معيشي ولا يتطلع إلى نمو أو تطوير وتوسع. وبما أن النشاط الاقتصادي في واقعه يصنف على أنه اقتصاد طبيعي، أي أنه لا يقيم كبير وزن لفوائض الإنتاج، وبالتالي التبادل والتجارة، فقد غلبت عليه صفة أنه

* وفي هذا الوقت كان سكان مدينة بغداد يقدر بما يزيد على نصف مليون نسمة.

^{١٢} ول ديورانت، قصة الحضارة، ج (٣)، م (٤)، ص ٤١٧.

اقتصاد غير تبادلي، وبالتالي غير نقدي، أي أنه لا حاجة ولا دور يذكر للنقود لتسهيل النشاط الاقتصادي (الطبيعي).

ولا غرابة إذاً، إذا صنف واقع النشاط الاقتصادي الإقطاعي في غرب أوروبا في تلك الفترة على أنه اقتصاد مغلق نزاع للاكتفاء الذاتي لكل إقطاعية مهما صغر حجمها أو مجرد ضيعه تستهلك ما تنتج.

وتؤكد كتب التاريخ^{١٣} المختلفة بأن الفن والمعارف الإنتاجية كانت تعاني من جمود بل وتدهور كبير عما كان شائعاً أيام الإمبراطورية الرومانية، مثل استخدام المحراث، والنقل البري والبحري، وحيوانات الجر، وكذلك تدهور مستوى الطرق، والمعرفة بتنوع المنتجات لدرجة أنها تعتبر متخلفة جداً، ليس فقط عن المستوى السابق لتلك المناطق، ولكن بالنسبة لنظيراتها في الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، وكذلك بالنسبة إلى ما لدى العرب في الشام والأندلس وشمال أفريقيا وغيرها.

أما بالنسبة لدور المدن في الاقتصاد الإقطاعي فقد كان متدنياً جداً مقارنة بعصر ما قبل تفكك الإمبراطورية وشيوع الإقطاع، فقد شهدت مدن أوروبا الغربية تدهوراً متسارعاً في مستوى عدد السكان لدرجة أنه حتى عام ١١٠٠، يقول أحد المؤرخين^{١٤} بأن المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠٠ شمال الألب تعتبر قليلة جداً، في حين أن أوروبا كانت تعج بالمدن الكبيرة والعواصم الإقليمية المنتشرة قبل تفكك الإمبراطورية الرومانية.

وبسبب كون النشاط الاقتصادي يغلب عليه صفة أنه زراعي طبيعي، وغلبة صغر حجم السوق (الإقطاعية الواحدة)، فإن الدور المتدني لاقتصاد المدينة يمكن النظر إليه على أنه سبب ونتيجة في نفس الوقت، نظراً لدرجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الريف والمدينة في الإقطاعية الواحدة، كذلك كان حجم المدينة وعدد سكانها يعكس حالة تدني مستوى النشاط الاقتصادي كماً ونوعاً. فالمدن الكبيرة، بصورة عامة، يتميز النشاط الاقتصادي فيها بالتنوع والقوة وتعدد وتنوع

^{١٣} أنظر كتاب العصور الوسطى، مرجع سابق، الفصل (٢)، (٣)، (٤).

^{١٤} ول ديورانت، قصة الحضارة، ج (٤)، م (٤)، ص ١٢٩.

الأذواق، واختلاف العادات الاستهلاكية، والعلاقات الاقتصادية داخل المدينة وخارجها، وربما خارج الإقطاعية نفسها، وكذلك انتشار الأنشطة الحرفية (الصناعية) والخدمية المختلفة.

من النقاط السابقة يتضح أن السمة الغالبة على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية، بصورة عامة، يغلب عليه، وبصورة طاغية أنه زراعي طبيعي، (غير سلعي)، غير تبادلي، غير نقدي، نزاع للاكتفاء الذاتي، وأن العلاقات الإنتاجية يحكمها في القطاع الزراعي حالة التبعية الناجمة عن السيادة على الأرض، ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الآخر من المشهد الاقتصادي الذي هو اقتصاد المدن، فإنه في الغالب يعيش وضعاً متناسباً مع الحالة العامة في الإقطاعية من حيث حجم السوق، وأنه طبيعي غير سلعي غير تبادلي ... الخ. ولكن العلاقة الإنتاجية المباشرة فيه محكومة ببقايا نظام الطوائف المهنية، والذي هو في جوهره لا يبتعد كثيراً عن نظيره في القطاع الزراعي.

لكن يجب الإشارة هنا إلى أن السمات المشار إليها لا تنطبق على كل إقليم ومدينة ومنطقة بنفس الدرجة، فكل إقليم له خصوصيته من حيث نوعية الموارد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري، وكذلك الموقع الجغرافي، والجوار المحيط، ووجود درجة ما من الاتصال بالجوار وما له من تأثير كبير على انتقال الخبرات والمعارف الاقتصادية والثقافية المختلفة. ويتضح هذا جلياً من تسرب بعض المعارف والعلوم والعادات عن طريق الجنوب الغربي لأوروبا الذي كان احتكاكه بالعرب في الأندلس وشمال أفريقيا كبيراً، وأن بدايات النهضة الأوروبية الحديثة انطلقت من تلك المناطق. وكذلك المناطق التي كان لها اتصال قوي بالإمبراطورية البيزنطية.

المبحث الثاني

أهم الآراء حول تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية

تاريخ الفكر الاقتصادي لم يصبح مادة مستقلة قبل أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، ويعود معظم الفضل في الغوص عميقاً في التاريخ البشري للتاريخيين الألمان، والاشتراكيين، لدراسة النظم الاقتصادية التي عرفت البشرية. وقد درج الباحثون على إعطاء النظم الاقتصادية في التاريخ أسماء مستقاة من أهم الركائز الأساسية للنظام مثل نظام المشاعيات البدائية لأنه يركز على أن الملكية مشاعة وليست خاصة، ونظام الرق نظراً لانتشار استغلال العبيد في العملية الإنتاجية، ونظام الإقطاع لقيامه في الأصل على الإقطاعية الزراعية كوحدة اقتصادية شبه مستقلة، أما النظام الاقتصادي المصاحب لعصر النهضة الأوروبية فهو النظام الرأسمالي.

ويعتبر تحول أي مجتمع من نظام اجتماعي شامل إلى نظام اجتماعي آخر، أمراً جديراً بالدراسة من كافة الوجوه، السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وقد كتب الكثير عن تطور النظم والتحويلات الاجتماعية عبر التاريخ البشري. ويلاحظ أنه كلما أوغلنا عميقاً في التاريخ القديم ازدادت ضبابية الأدلة والشواهد والقرائن، والعكس صحيح، فكلما كان الحديث يخص التاريخ القريب كلما كانت المعلومات والأدوات المستخدمة أكثر كفاءة للاستقراء ومن ثم الاستنتاج الأقرب للصواب. ومع ذلك، فإن اختلاف الاستنتاجات هو الأمر الأكثر شيوعاً لأسباب كثيرة منها ما هو شخصي، ومنها ما هو مهني، ومنها ما هو متعمد، ومنها ما هو غير ذلك.

وفي ما يخص مسألة أسباب قيام النظام الرأسمالي في أوروبا على أنقاض النظام الإقطاعي فقد طرحت آراء عديدة. كل منها يركز على عوامل محددة باعتبارها عوامل حاسمة قادت إلى ذلك التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية. كما أن كثيراً من العوامل التي تم اعتبارها مؤثرة في ذلك التحول قد أقر بها كثير من الآراء المفسرة لأسباب الانتقال إلى الرأسمالية، ولكن الاختلاف بينهم قد يكون في طريقة تصنيف

الأسباب، وقد يكون بإعطاء أهمية لمجموعة من العوامل أكثر من مجموعة أخرى. وهناك من ركز على عامل وحيد باعتباره العنصر الأكثر أهمية وتأثيراً في توجيه الحراك الاجتماعي الأوروبي (غرب أوروبا) نحو الرأسمالية.

وقد كتب حوله الكثير من أوجه عدم، والاختلاف هو في تسميته، وأسباب قيامه، وتطورات، وتقييمه، والحكم عليه. فقد سماه البعض بالنظام (المركنتالي) (آدم سميث)، وهي تسمية توحي بالنقد الحاد بل والازدراء للآراء والسياسات الاقتصادية خلال القرون الثلاث السابقة، وقد أطلق عليه البعض التجارية التنظيمية، إشارة إلى التدخل الحكومي المكثف لتنظيم الأنشطة الاقتصادية، كما سماه آخرون "اقتصاد القوة"، إشارة إلى أن دوافع الاحتكار والسياسات الاقتصادية المتبعة كانت ترمي أساساً لتدعيم قوة الدولة.

وقد ميز البعض بين المركنتالية التجارية والمركنتالية الصناعية أو الكولبرتية (نسبة إلى الوزير الفرنسي كولبير) المعروف بحماسة الشديد للتصنيع. ويلاحظ أن تسمية النظام بالرأسمالية، لم تترسخ إلا في القرن التاسع عشر وقد كان أكثر من يستخدمها الاشتراكيون لوصف النظام الاقتصادي القائم في أوروبا وأمريكا، وهي تسمية لا يحبذها أتباعها لأنها في نظرهم تنطوي على انتقاد وليس على تسمية محايدة.^{١٥}

هذه مجرد أمثلة خاطفة على اختلاف الكتاب حول مجرد تسمية النظام الاقتصادي، وكلها تسميات لا تخلو من الموضوعية، لأن كلا منها كان يشير إلى سمة من سمات واقع النظام، بصرف النظر عن النوايا والدوافع والتحيزات. والأمر المهم في هذا البحث هو اختلاف آراء الكتاب حول أسباب قيام هذا النظام بصرف النظر عن الاختلاف على تسميته، فقد أستقر الآن على أن إسمه النظام الرأسمالي. وقد كتب كثيرون في التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي وقدم بعضهم مساهمات مختلفة تعكس وجهة نظر الكاتب حول ما يعتقد أنه أهم الأسباب لقيام النظام الرأسمالي على أنقاض نظام الإقطاع.

^{١٥} روبرت هيلبرونر، ويليام ميلبرج، الأزمة أزمة رؤية في الفكر الاقتصادي الحديث، بالإنجليزية، ص ٧١.

(١ - ٢) رأي ماكس فيبر:

أشهر هذه الجهود التي تركز على عنصر وحيد كمفسر لتحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية تحديداً، وليس إلى نظام اقتصادي آخر، هي محاولة الاجتماعي الألماني الشهير ماكس فيبر. ففي بحثه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، حاول فيبر أن يقنع القاري بأن ظهور المذهب البروتستانتي، وخاصة جهود كالفن والتطورات التي لحقت بالكالفنية، هي التي أسهمت وغرست هذا السلوك الاقتصادي (الذي نصفه الآن بأنه رأسمالي) لدى أتباع المذهب البروتستانتي. ويقوم بحث فيبر على أركان ثلاثة هي:

- (١) أن البروتستانتية هي الوحيدة من بين الديانات والمذاهب قديمها وحديثها التي تتطوي على مفهوم واضح "للمسألة"^{١٦} يعرفه الفرد البروتستنتي جيداً.
- (٢) التقشف البروتستانتي والزهد الديني* (السعي الحثيث للكسب وفي نفس الوقت التقشف).
- (٣) حدد تعريفات وتوصيفات وتفسيرات ومسلمات خاصة به (خالفه فيها كثيرون).^{**}

وقد خلص فيبر في بحثه إلى أن المذهب البروتستانتي كان العامل الرئيسي في خلق ما أسماه بروح الرأسمالية، والتي لم تكن معروفة - حسب فيبر - من قبل في جميع الأنشطة الاقتصادية في أي مكان في العالم القديم (ما قبل البروتستانتية)، بما في ذلك المدن التجارية الإيطالية في القرن الرابع عشر والخامس عشر (البندقية وفلورنسا ... الخ. ورغم أن فيبر أشار إلى أن البروتستانتية ليست العامل الوحيد، إلا أنه تعرض لنقد كثير من جهات عدة، بدءاً بالاشتراكيين الذين رفضوا استنتاجاته جملة وتفصيلاً، ومن اعترض على المنهجية وبالتالي النتائج، ومنهم من اعترض على ما يمكن أن يوصف بأنه نوع من التهافت والتحيز، مثل اتهامه بقبول أرقام أو

^{١٦} ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، تعريب ابو بكر باقادر وأكرم طاشكندي، مكتبة مصباح، جدة، ١٩٨٩م، الفصل الثالث، ص ١٠٩.

* تمييزاً له عن الزهد الأخروي الشائع في التعاليم الكاثوليكية.

** أنظر مقدمة أنطوني جيننز لبحث ماكس فيبر، مرجع سابق، ص ٢١ - ٣٨.

دراسات محددة للبناء عليها دون التأكد من صلاحيتها لتمثيل الحالة. ولكنه أيضاً وجد ثناء كبيراً من بعض الاجتماعيين باعتبار أن بحثه يمثل جهداً كبيراً في مجال علم اجتماع الدين.^{١٧}

(٢ - ٢) آراء أخرى:

- هناك من نظر إلى أن قيام النظام الرأسمالي كان لعدة أسباب وليس لسبب وحيد. وقد صنفت الأسباب إلى أسباب داخلية وخارجية. فمن أبرز العوامل الداخلية سبب اقتصادي بحث هو ثراء التجار، وسبب سياسي بحث أيضاً، وهو تبلور الملكيات المطلقة. أما الأسباب الخارجية فالبعض يدرج فيها حركة الكشوف الجغرافية وارتفاع الأسعار والإصلاح الديني وحركة الأحياء.*

لكن يجب ملاحظة أن العوامل المذكورة لا يصح أن ينظر إليها على أنها عوامل مستقلة عن بعضها، أو أنها حقاً داخلية صرفة، أو خارجية صرفة. وهناك من يركز على أن هناك عوامل روحية ونفسانية وتطوراً في رؤية الناس للحياة والسلوك الاقتصادي، ويسردون مظاهر عديدة مثل حب الذهب والفضة والروح الفردية وروح المخاطرة والدقة والحسابية والإدارة العقلانية. هؤلاء من أبرزهم ماكس فيبر الذي يعزو معظم التطور السلوكي للإنسان الأوروبي إلى البروتستانتية.

وهنا يجدر ملاحظة أن هناك فروقاً واضحة بين أخلاق وسلوك ورؤية قاطني الريف والقرية، وسلوك ساكني المدينة في البلد الواحد، فللمدن الكبيرة في جميع أنحاء العالم وعبر التاريخ أخلاقها التي تختلف في كثير من السلوكيات عن أخلاق وسلوكيات المجتمع الريفي والقروي. وهذه السلوكيات ليست محصورة في السلوك الاقتصادي فقط، رغم أهميته، ولكن حتى السلوكيات الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية.

- وهناك من صنف العوامل إلى عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة. فيدخلون في الأسباب المباشرة ظهور التبادل ونشاط التجارة، واستخدام النقود وتطور

^{١٧} ر. هـ. توابني، في توطئته لبحث ماكس فيبر، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٥٣.

* أنظر مثلاً، إبراهيم كبه، مرجع سابق، ص ٤٦٢ - ٤٦٥.

المصارف، واكتشافات جديدة لمناجم المعادن النفيسة، وازدياد المنافسة، وارتفاع الأسعار، ونظام الضرائب الحديث، ونشوء الدولة القومية الحديثة، والنظام الملكي المطلق. أما الأسباب غير المباشرة فالإصلاح الديني وحركة النهضة. وهذا التصنيف يمكن النظر إليه على أنه يسرد المظاهر الشاهدة على حدوث تبدلات اقتصادية وسياسية وفكرية واجتماعية عميقة وواسعة دون تحديد جذري للأسباب أو طبيعة التفاعلات بين كل تلك العوامل.

- وهناك من يجمع الأسباب في ما سمي بـ (الثورة التجارية) و(الثروة السياسية) و(الكشوف الجغرافية) وكلها وردت بدرجة أو بأخرى، ضمن الأسباب التي ذكرها الآخرون. ولا خلاف على أن المجتمع الأوروبي قد شهد كل هذه التطورات في عصر النهضة وأن الأرهاصات في بعض المناطق وليس كلها قد بدأت من القرن الحادي عشر بوتيرة بطيئة وبدرجات متفاوتة إقليمياً.

(٣ - ٢) رأي شومبيتر:

لكن شومبيتر له رأي مختلف عن كل هؤلاء. فهو لا يرى ضرورة لطرح السؤال (عن أسباب قيام الرأسمالية). فهو يرى أن المشروع الرأسمالي (المنشأة الاقتصادية التي تدار إدارة رأسمالية)، لم يكن غائباً طيلة العصور الوسطى، فالمؤسسة الإنتاجية الرأسمالية (سلعية أو خدمية)، كانت موجودة هنا وهناك، ولكنها لم تكن الشكل الغالب، بل كان الغالب هو أسلوب الإنتاج الإقطاعي في الزراعة، ونظام الطوائف المهنية في المدن، أو بقايا المدن الرومانية.

ويلاحظ شومبيتر أن المنشآت الإنتاجية الرأسمالية بدأت تنمو وتتكاثر في القرن الثالث عشر، حتى أصبح العاملون في هذه المنشآت، ملاكاً أو أجراء ... الخ، يشكلون شريحة لا يستهان بها من المواطنين، (خاصة في المدن). فلم يشرف القرن الثالث عشر على الانتهاء إلا وقد بدأت سمات الاقتصاد الرأسمالي واضحة وشائعة، مثل الشركات الكبرى، والمضاربة بالأسهم، وأسواق السلع، ورؤوس الأموال الضخمة... الخ. هذه الطبقة من المواطنين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الرأسمالية، هي التي سماها شومبيتر بالبرجوازية الجديدة، والتي بدأت تدافع عن مصالحها.

(الاقتصادية المباشرة، وعاداتها، وتقاليدها، وقيمها الخاصة الناشئة عن طبيعة نشاطها الاقتصادي الجديد).

ويرى شومبيتر أن انتشار هذه الثقافة الجديدة، هو ما أنتج ما سماه بالمتقف العلماني، والعلم العلماني، القائم على رجال الأعمال، والحرفيين، والموظفين الحكوميين، وكذلك الأطباء، والمحامين، بالإضافة إلى ذلك، تأثير نتائج حركة الترجمة الواسعة الذي قاد إلى نقد شامل لكثير ثوابت الثقافة السائدة، الدينية، والعادات والقيم الاجتماعية الأخرى. وهذا ما خلق جواً فكرياً عاماً ملائماً لتكوين قاعدة حاضنة للمظاهر التي توصف بأنها سمات الاقتصاد الرأسمالي (المنافسة، المخاطرة، الفردية، المحاسبة، الإدارة العقلانية ... الخ).^{١٨}

(٤ - ٢) رأي جين هيك:

جين هيك في كتابه (الجدور العربية للرأسمالية الأوروبية)، يرى أن بذور الرأسمالية الأوروبية في القرن الحادي عشر لم تكن محلية بحتة، ولكنها كانت نتيجة لتبادل تجاري كبير مع مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية لعقود طويلة، بل لعدة قرون. هذه العلاقات التجارية لا يتوقف تأثيرها، في نظر هيك، على كمية الصادرات والواردات، بل إن تأثيرها يتجاوز ذلك بكثير. فقد نقلت هذه التجارة معارف كثيرة ومتنوعة في المعاملات الاقتصادية، والقانونية، والإدارية، والعلمية، والثقافية العامة، بعد أن نسى الأوروبيون الحرية الاقتصادية التي كفلها القانون الروماني وغرقوا في مواعظ الكنيسة في الزهد والرضى بأقل القليل والانصراف عن الدنيا. بعد كل هذا جاء العرب المسلمون بروح منفتحة على التجارة والريح والكسب بضوابط شرعية لم تشكل عوائق للنشاط الاقتصادي، حيث استطاع فقهاء المسلمين إيجاد حلول إبداعية لكل ما يستجد من أشكال المعاملات، فقدموا كما هائلاً من فقه المعاملات في مختلف أشكال الأنشطة الاقتصادية والمالية. ويشير جين هيك صراحة إلى أنه يرفض أطروحة بيرمن التي يخلص فيها إلى أن الدولة الإسلامية قد كان لها تأثير حاسم في انغلاق أوروبا وتدهورها اقتصادياً، بل أن هيك يرى أن

^{١٨} جوزيف شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، بالإنجليزية، ص ٧٨ - ٧٩.

العكس هو الصحيح، وأن تدهور أوروبا كان لأسباب داخلية لا علاقة للعرب فيه،
وان بدايات النهضة لا تخفي البصمات العربية الإسلامية عليها في مختلف المجالات.^{١٩}
(٥ - ٢) رأي الاشتراكيين:

أخيراً يرى الاشتراكيون (خاصة الماركسيون) أن نظام الإقطاع ما هو إلا
مرحلة طبيعية من مراحل التطور التاريخي "الحتمي"، وأن النظام الرأسمالي (نمط
الإنتاج الرأسمالي) قد أزاح (نمط الإنتاج الإقطاعي) عندما نضجت الظروف المادية
(الحتمية التاريخية).^{٢٠}

وتعتبر "نظرية" كوفاليف منسجمة، أو بالأحرى، ممثلة لرؤية الفكر
الماركسي في تفسيرها للتحويل من النظام الاقتصادي (الاجتماعي) العبودي إلى
النظام الاقتصادي (الاجتماعي) الإقطاعي.

^{١٩} جين هيك، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية، ترجمة محمود حداد، مؤسسة "كلمة" و"الدار العربية للعلوم"،
الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م.

^{٢٠} سمير أمين، التطور اللا متكافئ، ترجمة برهان غليون، ص ٢٨. وأنظر أيضاً، أوسكار لانج، الاقتصاد
السياسي، تعريب محمد سلمان حسن، ص ص ٦١ - ٦٥.

المبحث الثالث

(نظرية كوفاليف)^{*}

تفسير كوفاليف للتحويل من العبودية إلى الإقطاع

لقد كتبت، في العصر الحديث، بحوث وآراء كثيرة مختلفة حول أسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية، (أسباب عسكريه واقتصاديه)، الذي ينظر إليه اقتصادياً، على انه نهاية نظام العبودية. وقد كان بعض هذه الآراء يعزو سبب تدهور الإمبراطورية وانهيارها إلى تدهور "قوي الإنتاج" بصورة عامة، وتلك الآراء تخالف ما يراه الكتاب الاشتراكيون. ولذلك فإن تفسير كوفاليف جاء مناقضاً تماماً لتلك الآراء.

تفسير كوفاليف لأسباب انهيار الإمبراطورية الرومانية وانهيار نظام الرق أو النظام العبودي يقوم على ما يعتبره الاشتراكيون قانوناً أساسياً للاقتصاد السياسي، وأنه القانون الأول الأساسي لعلم الاجتماع أيضاً. والقانون ينص على (ضرورة التوافق أو الانسجام بين علاقات الإنتاج من جهة، وطبيعية ومستوى قوى الإنتاج من جهة أخرى)، وأنه إذا اختلف هذا التوافق أو الانسجام فإنه يحدث ثورة اجتماعية تغير علاقات الإنتاج القديمة لتتسجم مع تطور قوى الإنتاج).^{٢١} ويقصد بـ "علاقات الإنتاج، مجموع العلاقات التي تنشأ بين أفراد وجماعات المجتمع نتيجة لانخراطهم في العملية الإنتاجية وما ينتج عنها من قواعد ونظم وأعراف... الخ. وأهم مؤثر في العلاقات الإنتاجية هو نظام الملكية (ملكه عناصر الإنتاج) وإليه تعزى وتحدد كثيراً من العلاقات الإنتاجية الأخرى.

وللتوضيح: لو أخذنا تعريفاً ضيقاً لعبارة (علاقات الإنتاج) لتعني العلاقة بين المنتج الحقيقي (العامل، العبد، الشريك، المقاول ... الخ) من جهة، ومن يؤل له الإنتاج في النهاية (أو طريقة ونسب توزيعه) من جهة أخرى.

^{*} النسبة إلى كوفاليف على أنه هو صاحب النظرية ليس دقيقاً لأن طريقة كوفاليف لا تعدو كونها مجرد تطبيق للقانون العام الذي خلص إليه الاشتراكيون المسمى بقانون الانسجام والتوافق بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في نظام اجتماعي (اقتصادي).

^{٢١} أوسكار لانج، مرجع سابق، ص ٦١.

فمثلاً في نظام المشاعيات البدائية، بما ان ملكيه عوامل او عناصر الإنتاج مشاعة للجماعة (العشيرة مثلاً)، فإن توزيع الناتج يكون بالتساوي. بينما عندما تطور النظام للملكية الخاصة وأصبح هناك عبيد لصاحب الملك، فان توزيع الناتج يذهب كله للمالك وليس للمنتج الحقيقي (العبد) أي شيء سوى ما يبقيه قادراً على العمل في اليوم التالي .

فالعلاقة الإنتاجية في المشاعية علاقة تشاركية، وفي نظام الرق العلاقة علاقة ملكية، فالمالك يملك عناصر الإنتاج الأرض والأدوات وكذلك العنصر البشري. ونرى هنا أهميه نوع العلاقة الإنتاجية وأثرها الحاسم على توزيع الناتج ونصيب كل مساهم في العملية الإنتاجية. فالعلاقة التشاركية تؤدي إلى التوزيع بالتساوي والعلاقة العبودية (مالك - عبد) تجعل الناتج يذهب كله للمالك.

أما المقصود بقوى الإنتاج، فهي جميع وسائل الإنتاج الطبيعية، والأدوات، والمعدات، ويطلق عليها قوى الإنتاج المادية أو الطبيعية، بالإضافة إلى العنصر البشري، فهو مكون رئيسي لقوى الإنتاج. ويفترض الاشتراكيون (الماركسيون) ان قوى الإنتاج تتطور (بمعنى تتقدم) عبر الزمن. وربما من اجل ذلك أنبرى كوفاليف لطرح تفسيره لتحول النظام الاقتصادي من العبودية إلى الإقطاع حسب "قانون الانسجام والتوافق" معارضاً بذلك ما يراه كثيرون من ان قوى الإنتاج لحقها تدهور وانحطاط واضح خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية. وكوفاليف حاول إثبات ان قوى الإنتاج قد تطورت وتقدمت خلال عصور العبودية، وإن بوتيرة بطيئة في بعض الفترات.

فحسب كوفاليف: إنه قد حدثت تطورات هامة في قوى الإنتاج بحيث اختلف الانسجام بين علاقات الإنتاج العبودية (مالك - عبد)، وقوى الإنتاج، التي تطورت وتقدمت كثيراً أيام اليونانيين قبل الميلاد والرومان قبل وبعد الميلاد إلى القرون الأخيرة من فترة الإمبراطورية الرومانية، ويرى كوفاليف إن جميع مظاهر الضعف، والاختلالات، والحروب، وطمع القوى المجاورة، والتحلل الداخلي، في أطراف وقلب الإمبراطورية، مثل ثورات العبيد، كل هذه يراها كوفاليف معبرة عن الثورة

الاجتماعية الساعية إلى تغير علاقات الإنتاج العبودية إلى علاقات إنتاج أخرى تتواءم وتتسجم مع التطورات التي حدثت في قوى الإنتاج البشرية والمادية.

وقد أشار إلى بعض الأمثلة لتطور قوى الإنتاج المادية، مثل التقدم في تقنيات النقل البحري وطاقته الاستيعابية، التقنيات الهيدرولوجية، تطور جسور خشبية وحجريه عبر الأنهار الكبيرة في أوروبا، وكذلك الرافعات المائية وآلات قياس المسافات، كذلك نقل طواحين الماء من آسيا في القرن الأول الميلادي، استخدام العجلات في المحراث الزراعي، وتطوير آلات الحصد. أما في القطاع الحرفي، فقد حدث تقدم في تقسيم العمل، كذلك ظهر تطور هائل في فنون العمارة. وقد حدث تقدم كبير في أساليب وطرق الإنتاج (نفخ الزجاج، وصنع الأدوات والأواني البرونزية)، ويستنتج كوفاليف بأن هذا التطور في قوى الإنتاج يصطدم بجمود علاقات الإنتاج (مالك - عبد) والذي يقف حجر عثرة أمام مزيد من التقدم والتطور في مختلف قوى الإنتاج. وكان لابد من حدوث تطور في علاقات الإنتاج ليواكب تطور قوى الإنتاج ويحدث التوافق والانسجام الذي يراه منظرو الاشتراكية "العلمية" إنه يمثل الحتمية التاريخية في التطور الاجتماعي (الاقتصادي). هذا موجز رؤية كوفاليف لتفسير أسباب التحول من العبودية إلى الإقطاع وهو منسجم تماماً مع ما توصل إليه الاشتراكيون على أنه القانون الأساسي للاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع أيضاً.

لكن المثير للاستغراب هو عدم تطرق كوفاليف لأثر ظهور وانتشار التعاليم المسيحية (العدل، الإخاء، المساواة، المحبة، تحرير الرقيق ... الخ) في الطرف الشرقي للإمبراطورية في البداية (فلسطين، الشام، مصر ... الخ) ثم في قلب أوروبا حتى أضطر الإمبراطور في النهاية (أوائل القرن الرابع) إلى اعتناق المسيحية وأصبحت المسيحية هي الديانة الرسمية للإمبراطورية.

إن ظهور وانتشار ثقافة إنسانية جديدة تدعو إلى العدل، المساواة، تحرير الرقيق ... الخ في الإمبراطورية تعتبر من أهم التطورات المؤثرة على قوى الإنتاج (العنصر البشري). فانتشار ثقافة العدل للجميع، الإخاء، المحبة، المساواة وكذلك الممارسات

الفعلية للسلطات الدينية يجعل الناس جميعاً في الإمبراطورية يراجعون جميع المسلمات والأنظمة والقوانين التي تحكم وتسير حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هذا مختصر* طرح كوفاليف لتفسير أسباب تحول أوروبا من النظام الاقتصادي العبودي إلى النظام الاقتصادي الإقطاعي، والذي يركز على "قانون اجتماعي اقتصادي يقول بأن لكل مستوى لقوى الإنتاج، هناك نوع ملائم من علاقات الإنتاج. وإذا تطورت قوى الإنتاج فإن علاقات الإنتاج لابد أن تواكبها بالتغير إلى نوع آخر من العلاقات الإنتاجية تكون ملائمة للتطور الذي حدث لقوى الإنتاج. وهو ما يسميه الكتاب الاشتراكيون بالثورة الاجتماعية، (ليس بالضرورة تحدث في فترة قصيرة وليس بالضرورة أن تكون ثورة عنيفة).

* لمزيد من التفصيل عن "نظرية؟ كوفاليف أنظر: إبراهيم كبه، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦ - ٢٦١.

المبحث الرابع

تفسير أسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية (بطريقة كوفاليف)

لتطبيق نظرية كوفاليف، أي استخدام قانون، ضرورة الانسجام أو التوافق بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، لتفسير أسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، يجب توصيف نوع العلاقات الإنتاجية السائدة (الإقطاعية) في القرون الوسطى، كما يجب توضيح طبيعة ومستوى قوى الإنتاج (المادية والبشرية) في تلك الفترة. وكذلك التطورات التي لحقت بمختلف قوى الإنتاج في القرون الأخيرة من العصور الوسطى (١٠٠٠م - ١٥٠٠م).

وبما أن الزراعة تشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم قبل الثورة الصناعية، لأن التجارة والصناعة نفسها تعتمد إلى حد كبير على الزراعة، فإن علاقات الإنتاج في القطاع الزراعي، وقوى الإنتاج في القطاع الزراعي أيضاً، هي التي سوف تدور حولها الدراسة بشكل رئيسي، مع عدم إغفال قطاع الحرف أو المهن الذي يسيره نظام الطوائف في بقايا المدن الأوروبية بعد انهيار الإمبراطورية.

(١ - ٤) علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي:

كانت العلاقة القائمة بين المنتج الفعلي، ومن يؤل له الإنتاج، أثناء شيوع العبودية، هي علاقة ملكية، أي أن المالك يملك جميع عناصر الإنتاج بما فيها العنصر البشري، وبالتالي فإن الناتج "الذي هو حق لعناصر الإنتاج" سوف يذهب كله لمالك عناصر الإنتاج. إذاً بما أن العنصر البشري مملوكاً فإن نصيبه من الناتج سيعود إلى مالكه. وهذه النتيجة التوزيعية للناتج سببها علاقة (الملكية) بين المالك وبين المنتج (العبد).

في المبحث الأول، تم شرح نشأة النظام الاقتصادي الإقطاعي، وأهم جزئية فيه، هي تغير نوع العلاقة بين العبيد في المزارع، ومالكي المزارع. وأن مالكي المزارع، وبهدف رفع الإنتاجية، استخدموا العديد من أساليب إدارة الإنتاج، بما في

ذلك العنف ضد العبيد، وتشديد الرقابة، وتقسيم الأرض، ومنها تخصيص جزء من الأرض للعبيد يزرعونها لأنفسهم ويتصرفون في منتوجها كيف شاءوا مقابل زراعة أراضي السيد. مع تفاصيل أخرى حول علاقتهم بالسيد والأرض (التبعية). من هنا أصبح العبد تابعاً للأرض من جهة، وتربطه بالسيد أيضاً علاقة تبعية وتبادل منافع. وهنا يمكن القول بأن جوهر العلاقة الإنتاجية قد تطور إلى علاقة تبعية، بدلاً من علاقة ملكية.

وقد تأكد هذا النوع من العلاقة، نتيجة للتطورات العسكرية والسياسية وبالتالي الاقتصادية والاجتماعية ... الخ، التي نتجت عن انهيار الإمبراطورية، وتشظيها إلى أقاليم، وأقاليم فرعية، وإقطاعيات على شكل ضيع شبه مستقلة. فقد كرس تبعية المنتجين الزراعيين للأرض والسيد الإقطاعي، وأصبح العبيد سابقا، الذي كان وضعهم القانوني (عبيد فلان أو علان)، أصبحوا عبيد الأرض، أو رقيق الأرض، وأتباع السيد فلان، أو الإقطاعية الفلانية ... وهكذا.

هذه هي صورة العلاقة الإنتاجية بصورة إجمالية طيلة فترة الإقطاع، مع ملاحظة أن حالة الأقاليم ليست متطابقة، فالتغيرات تدخل بعض الأقاليم وتنتشر فيها وتتضج، ربما قبل أن تصل إلى أقاليم أخرى، لأسباب كثيرة تاريخية واقتصادية وعسكرية وجغرافية وسياسية أيضاً.

(٢ - ٤) قوى الإنتاج في العهد الإقطاعي:

(أ) في عصور الظلام:

بالنسبة لقوى الإنتاج في العصور الوسطى في أوروبا، أي أثناء شيوع نظام الإقطاع. هناك شبه إجماع بين المهتمين بالتاريخ الاقتصادي والتاريخ العام على أن أدوات وأساليب وطرق الإنتاج والمعارف الإنتاجية قد تدهورت تدهوراً كبيراً عما كانت عليه في أوج قوة الإمبراطورية الرومانية.

وقبل إعطاء وصف لحالة قوى الإنتاج المادية والبشرية، يحسن الإشارة إلى أن المؤرخين يقسمون العصور الوسطى إلى قسمين رئيسيين، بينهما فروق كثيرة وكبيرة في المجالات المختلفة (السياسية والاقتصادية والعسكرية، والثقافية والاجتماعية).

القسم الأول (٤٠٠ - ١٠٠٠) وتسمى بالعصور المظلمة، والقسم الثاني (١٠٠٠ - ١٥٠٠) تسمى بالعصور الوسطى الحقيقية.^{٢٢}

ورغم تقدم العلوم والفنون والآداب اليونانية والرومانية، إلا أن هذا التقدم لم يواكبه تطور مماثل في أدوات وأساليب الإنتاج. وقد يكون السبب هو الاعتماد الكبير على العبيد لوفرة أعدادهم نتيجة لكثرة أسرى الحروب اليونانية ومن بعدها الرومانية. فلم تظهر حاجة ملحة لتوجيه العلوم إلى التجريب والتطبيق لاختراع أدوات ومعدات وأساليب تهدف لرفع كفاءة الإنتاج كما نوعاً.

ويعتقد بعض المؤرخين أن قوى الإنتاج في الإمبراطورية قد اعتراها تدهور مستمر من القرن الثاني للميلاد، ومعظم التدهور في قوى الإنتاج كان في العنصر البشري، ليس في تناقص الأعداد فحسب، ولكن طبيعة العنصر البشري، والتأثيرات السياسية والثقافية التي تمر بها مجتمعاتها المسيحية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وتقلباتها. ولذلك اشتهرت تلك الفترة بكثرة وحجم ثورات العبيد وعنفها وعنف قمعها، يضاف إلى ذلك الحروب الدائمة مع القبائل الشمالية، والقلق التي تحدث في أطراف الإمبراطورية بين حين وآخر.

وبعد سقوط روما في منتصف القرن الخامس حدثت تطورات واسعة في جميع مجالات الحياة، كان من نتائجها تدهور هائل في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفكرية بصورة عامة.

ففي الجانب الاقتصادي: دخل القائد الجرمانى المنتصر روما في (٤٧٦م) وأصبح إمبراطوراً جديداً اتسعت معه الإمبراطورية بإضافة الأقاليم الشمالية والشرقية. وقد سلك الإمبراطور الجديد أسلوباً في إدارة الدولة يختلف عن سلوك الأباطرة السابقين. فبدلاً من الالتزام بأسلوب الإدارة المركزية اتبع اللامركزية الواسعة، بحيث عين بعض القادة وبعض رجال الدين حكاماً في مختلف أقاليم الإمبراطورية وترك لهم صلاحيات واسعة لإدارة هذه الأقاليم، بما في ذلك احتفاظهم بقواتهم العسكرية، وكأنه أقطعهم هذه الأقاليم بحيث يكون الولاء للإمبراطور باعتباره المالك لجميع أراضي الإمبراطورية. لكن الواقع العملي أظهر إن الإقطاعيات

^{٢٢} عالم العصور الوسطى، مرجع سابق، ص ٣٥.

عملت علي تقوية نفسها أمام الإقطاعيات الأخرى، ولاحقا أمام الإمبراطور. وقد ارتكبت أكثر الإقطاعيات نفس الخطأ الذي ارتكبه الإمبراطور، فقسمت إقطاعياتها إلي أقاليم فرعية عينت عليها أمراء، وفي بعض المناطق والأقاليم الفرعية قسمت إلي ضيع وإقطاعيات صغيرة انتهى الأمر بالإمبراطورية الرومانية إلي أن تحولت إلي كيانات صغيرة شبة مستقلة سياسيا، ومستقلة اقتصاديا من الناحية الواقعية. وأصبح المشهد العام لما كان يدعي الإمبراطورية الرومانية منقسم إلي قسمين: القسم الشرقي وهو المسمى بالإمبراطورية البيزنطية، وقد بقي متماسكا كوحدة سياسية واحدة. والقسم الغربي تمزق إلي عدد كبير جدا من الكيانات شبة المستقلة عسكريا وسياسيا بعد وفاة شارلمان، وبالتالي، اقتصاديا. وقد كان المزاج الثقافي الديني العام يدفع إلي التقوقع والانكفاء علي الذات.

وكان من نتيجة ذلك بأن تراجع النشاط الاقتصادي داخل الإقطاعية إلي حدود متدنية جداً لسد حاجات الإقطاعية نفسها، دون وجود أي دافع لخلق فوائض للتبادل والتجارة خارج الإقطاعية.

في هذا الواقع الاقتصادي، كانت العلاقة الإنتاجية علاقة تبعية، ساهم في خلق تغيرات كبيرة (سلبية) في قوى الإنتاج. فعبر السنين تم التخلي عن بعض الأدوات والمعدات، وبعض أساليب الإنتاج والحيوانات، والطرق البرية، ووسائل النقل البحري، والبري، وأدواتها، وبعض المنتجات الزراعية. فالاكتفاء الذاتي يجعل من الممكن الاستغناء عن كثير من هذه العناصر الإنتاجية والمنتجات. وهكذا تم هجر كثير من الطرق الأساليب الإنتاجية في الزراعة والتجارة والصناعة، وكذلك هجر كثير من الطرق ووسائل النقل البري بسبب الانغلاق علي الذات، وكثير من الإقطاعيات لا يحتاجها. يضاف إلي ذلك، حدوث تدهور كبير في عدد السكان. وبعد أجيال قليلة أصبح كثير من أدوات وطرق ووسائل الإنتاج التي كانت معروفة لدى الرومان، طواها النسيان ولا يعرفها أحد، شأنها شأن كثير من العلوم والآداب والفنون والعادات التي تعرضت إلي تحقير وتسفيه وحرب شرسة من قبل الكنيسة بإتلافها بالحرق أو

برميتها في الأنهار باعتبارها من التراث الوثني الضار الذي يجب علي المؤمنين الابتعاد عنه ومحاربته طلباً للخلاص.^{٢٣}

وقد نتج عن ذلك أن تدهور التعليم ودور العلم وأعداد المتعلمين وسادت الأمية الأبجدية (قراءة وكتابة)، والأمية الفكرية والثقافية ومستوى المعرفة بصورة عامه، حتى أصبحت السمة الشائعة لغالبية مواطني غرب أوروبا (الجهل والزهد وتفسير الظواهر تفسيراً غيبياً). هذا ما جعل تاريخ غرب أوروبا استحق أن يوصف بعصر الظلام في تلك الفترة (بداية القرن الخامس إلى نهاية القرن العاشر).^{٢٤}

هذا المستوى المتدني من قوى الإنتاج المادية والبشرية يلائم نوع العلاقة الإنتاجية الإقطاعية (التبعية)، فهي تكفي لإنتاج الحاجات المحلية للإقطاعية في غياب أي دافع أو حافز لإنتاج فوائض بهدف مبادلتها. علاقة التبعية الاقتصادية هذه، كرسها الحاجة للتبعية السياسية والعسكرية التي فرضتها ظروف غياب السلطة المركزية، لدرجة إن بعض المزارعين الأحرار أصبحوا يلجأون إلى أحد الإقطاعيين ليصبحوا من أتباعه طلباً للأمن.

لكن يجب الإشارة إلى أن الحالة التي تم وصفها لا تنطبق علي كل إقليم في غرب أوروبا بنفس الدرجة، أو كامل الفترة. فللجغرافيا الطبيعية والسياسة دور تلعبه في المساهمة في تشكيل وتوجيه حركة التاريخ. فالإقطاعيات الداخلية، والإقطاعيات المطلة علي الأنهار، والإقطاعيات المطلة علي البحار، والإقطاعيات المجاورة لشعوب أخرى وحضارات أخرى، والإقطاعيات الغنية بالموارد الطبيعية والأقل غنى أو الفقيرة، هذه الفروق قد تجد فرصاً تاريخية تجعلها تقدم مساهمات في تغير أو تسريع وتوجيه حركته التاريخ.

وقبل الحديث عن التقدم الذي لحق قوى الإنتاج في غرب أوروبا بعد عصور الظلام، يجدر الإشارة إلى أن تدهور قوى الإنتاج في أوروبا لفترة تزيد عن ستة قرون، لا يتماشى مع ما يفترضه الاشتراكيون من أن قوى الإنتاج دائماً (تتقدم).

^{٢٣} مرجع جين هيك، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية، مرجع سابق، الجزء الأول، فصل الانحطاط المسيحي.

^{٢٤} عبد العزيز السديس، الفجوة الكبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي الأوروبي، الملحق، الجزء الثاني، مجلة دراسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية، العدد (١٧)، يناير ٢٠١٢م.

(ب) القرون الوسطى (١٠٠٠م - ١٥٠٠م)

وعند إلقاء نظرة علي المشهد في غرب أوروبا، من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر سوف يتضح أن الركود الذي ران علي غرب أوروبا قرونًا طويلة قد بدأ يشهد تطورات كثيرة، اقتصادية أولاً، ثم سياسية وعسكرية وثقافية ... الخ. كثير من هذه التطورات هي تطورات مباشرة في قوى الإنتاج المادية والبشرية.

فقد تطور المحراث ذو الأسنان الخشبية إلى أسنان حديدية، وتطور استخدام الحيوانات من الثور إلى الحصان، وتحسنت الطرق البرية واستخدام العربات، واستخدمت البوصلة، وتقدمت وسائل النقل النهري والبحري، وتطورات أشعره السفن، وبدأت النقود تلعب دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي، وأدخلت منتجات زراعية جديدة، وتطورت أساليب معالجة المعادن والزجاج وآلات النسيج. أما في ما يتعلق بالجزء الخاص بالعنصر البشري من قوى الإنتاج، فقد شهدت أوروبا زيادة كبيرة في السكان في القرن الحادي عشر وما بعده، كما حدثت تطورات نتجت عن التعامل والاحتكاك المباشر بالحضارة الإسلامية عن طريق جنوب غرب أوروبا، وكذلك عن طريق شرق المتوسط خلال الحروب الصليبية. فهذا التماس لم تكن آثاره عسكرية فحسب، بل كانت له آثار ثقافية شديدة الأهمية، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري بين شرق المتوسط وغرب أوروبا. وفي هذه الفترة بدأ التوسع في التعليم، وانتشرت دور العلم، وازداد عدد المتعلمين، وظهرت الجامعات، وكثر تأليف الكتب، وحركة الترجمة من العربية إلى اللغات الأوروبية ثم من اللاتينية القديمة إلى اللغات الأوروبية الحديثة. وقد ظهرت تنظيمات اقتصادية، مثل الاتحادات، والنقابات، تقدم خدمات متعددة، من إصلاح الطرق، وحمايتها، وإنشاء المحاكم لفض المنازعات، والدفاع عن الأعضاء من المماطلة وجور الضرائب والمكوس الإقطاعية المتعددة، وكذلك وضع أنظمة وقوانين لتنظيم أعمال التجارة.^{٢٥}

^{٢٥} عبد العزيز السديس، الفجوة الكبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق، الملحق، الجزء الثالث.

وفي الجانب الفكري والثقافي يمكن ملاحظة: أنه في القرن الحادي عشر ولد بطرس ابيلارد صاحب فلسفة الشك والتشكيك في كل شيء، واستخدام العقل في كل شيء، مما يعني الحد من سلطة الكنيسة ورجال الدين. ويعتبر بطرس اللمباردي (أسقف باريس) أحد تلاميذ ابيلارد، وأحد قادة الفكر التقدمي في القرون الوسطى التي تشكل بذور الفلسفة المدرسية (المدرسيين). ويجب ملاحظة أن تطورات قوى الإنتاج المادية والبشرية ليست منفصلة عن بعضها، فهي مترابطة ومتفاعلة وتؤثر في بعضها تأثيرات قوية مباشرة وغير مباشرة، ليس في عملية الإنتاج فحسب، بل في جوانب اقتصادية (كالتوزيع) واجتماعية وثقافية بصورة عامة. فمجرد محو الأمية لدى شريحة كبيرة من الناس، لا يتوقف أثرها على القدرة على قراءة المكتوب وكتابة المنطوق، أو معرفة مبادي الحساب، بل هي نقلة نوعية لهؤلاء الأفراد في طريقة تفكيرهم وتوسيع مداركهم وقدراتهم على التعامل مع الأشياء والظروف والأوضاع المختلفة بطريقة أفضل مما كانوا عليه قبل التعليم.

ولكن يجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أتصاف عصور الظلام بالانغلاق والركود الاقتصادي والثقافي وغياب التبادل الخارجي بين الإقطاعيات، وعدم استخدام النقود، وحصر النشاط الاقتصادي في الزراعة إلى حد كبير وسيطرة فكرة أن النشاط الاقتصادي للاكتفاء الذاتي فقط، (أي اقتصاد طبيعي للعيش فقط دون التطلع إلى فوائض)، فإن هذه الصورة لا تنطبق بشكل تام على جميع المناطق والأقاليم بنفس الدرجة طوال الوقت. فقد كان هناك حركة تجارية بسيطة، لم تنقطع تماماً، عبر الأنهار، وعبر البحر بين المدن، أو بقايا المدن الرومانية، ولكن هذه التجارة تواجه عوائق شتى مما جعل تطورها يتسم بالبطء الشديد لدرجة عدم ملاحظته.

ويعتقد أن بذرة الثورة الاقتصادية (التجارية) هي أموال وجهود هؤلاء التجار التي عملت على جبهات مختلفة. وتعاون وتحالفات ونقابات وهيئات، وفي آخر الأمر تحالفات مع الملوك ومساعدتهم على تقوية السلطة المركزية، وبسط سيطرتهم الفعلية على ممالكهم، وفتح الأسواق، وإنهاء الشردمة الإقطاعية، وما نتج عنها من ضيق للسوق أمام التجارة بسبب تعدد الرسوم، والمكوس، والضرائب، وتنوع وتبدل

القوانين والأنظمة بين كل إقطاعية وأخرى. وقد نتج عن ذلك تغلب الملوك على أمراء الإقطاع وإخضاعهم للسلطة المركزية، وبذلك اتسعت الأسواق وتعززت الدولة القومية التي تعتبر الداعم الرئيسي للتجار، بحيث أصبحت لاحقاً تتبنى عقيدة "الاقتصاد للقوة". وهذا ما جعل بعض المؤرخين يختصرون أسباب التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، بالثورة التجارية، والثورة السياسية، كانطلاق للقوة الاقتصادية وما تبعها من كشوف جغرافية، واستعمار، واتساع التجارة الدولية، والحروب الاستعمارية، وجلب المعادن النفيسة، وفتح الأسواق ... الخ.^{٢٦}

وقد كان تطور التجارة يسير جنباً إلى جنب مع انتعاش المدن، وكان كل منها يعتبر سبباً ونتيجة للآخر في نفس الوقت. أي أن نمو التجارة ونمو المدن يصعب فصل أحدهما عن الآخر. وبتعاظم التجارة والأموال التجارية ونمو المدن بحيث أصبحت مراكز اقتصادية هامة تساهم بنسبة كبيرة في النشاط الاقتصادي، أصبحت المدن بيئة جاذبة للعمالة. ففي المدينة، بالإضافة إلى التجارة والتخزين والنقل والتمويل ... الخ، هناك قطاعات خدمية، وصناعية، وأنشطة مساعدة أخرى تفتح فرص عمل كثيرة ومتنوعة تدر دخولاً مجزية للعمال. يضاف إلى ذلك أن الأجواء الاجتماعية في المدن تعتبر مغرية ومهرباً لكثير من العاملين في المزارع الإقطاعية. ففي المدينة تتوفر الحرية وفرص العمل والانعتاق من القيود والتقاليد الصارمة للمجتمعات الريفية.

ومن المدن انطلقت الثورة السياسية حيث بدأت المدن بثرواتها وقوتها الاقتصادية تستقل بإدارتها لشئونها شيئاً فشيئاً، حتى أصبحت قادرة على التحصن والدفاع عن نفسها ضد سطوة أمراء الإقطاع. والمدن بتجارها وتجاريتها، هي التي دعمت الملوك لاستعادة سلطاتهم، وتطويع أمراء الإقطاع، ودمج الأسواق، وتوحيد الأنظمة والقوانين.^{٢٧}

^{٢٦} ول ديورانت، ج (٤)، م (٤)، ص ٨٥.

^{٢٧} المرجع السابق، ص ص (١٢٠ - ١٢٦).

(٣ - ٤) تطبيق "نظرية" كوفاليف:

لتطبيق "نظرية" كوفاليف، كما تم شرحه في المبحث الثالث، على تحول غرب أوروبا من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي يجدر التذكير بأن:

- (١) العلاقة الإنتاجية (بين المنتج الفعلي - رقيق الأرض من جهة، ومالك الأرض من جهة أخرى) هي علاقة تبعية.
- (٢) قوى الإنتاج المادية والبشرية تعتبر متخلفة ومتدنية تقوم بإنتاج حاجات الإقطاعي وما يسد الكفاف لبقية الأتباع.
- وحسب كوفاليف، فإن علاقة التبعية، ملائمة ومنسجمة مع المستوى المتخلف لقوى الإنتاج المادية والبشرية.

ولكن عندما تحركت المياه الراكدة في أوروبا منذ القرن الحادي عشر، وبعد سبات طويل (حوالي ستة قرون)، حدثت تطورات كبيرة في قوى الإنتاج بشقيها المادي والبشري، كما سبق إيضاحه في الصفحات السابقة. وحسب قانون الانسجام، فإنه لا بد من أن تتطور العلاقات الإنتاجية الإقطاعية (التبعية)، إلى علاقات جديدة تتوافق مع التطورات الكبيرة التي حدثت في قوى الإنتاج. ولذلك تطورت العلاقات الإنتاجية بين المنتج الفعلي (العامل) من جهة، والمالك للمؤسسة، أو المصنع، أو الشركة، أو المزرعة ... الخ من جهة أخرى. فأصبحت العلاقة الإنتاجية، علاقة تعاقدية بين العامل أو الموظف وبين المالك صاحب رأس المال.

وفي القرن الخامس عشر بات واضحاً أن النسبة الكبرى من النشاط الاقتصادي (الناتج الإجمالي)، في دول غرب أوروبا يدار بالأسلوب الرأسمالي. أي وجود شركات أفراد، أو جماعات، أو شركات مساهمة صناعية، تجارية، زراعية، وشركات خدمات متنوعة، تهدف إلى تنمية رؤوس أموالها بصورة مستمرة، ويتم الإنتاج فيها عن طريق توظيف عناصر الإنتاج، بتملكها أو استئجارها. ولكن فيما يتعلق بالعنصر البشري من عمال وفنيين وإداريين ... الخ. فهم أجراء، يعملون بعقود ورواتب، وهم ليسوا عبيداً، وليسوا أتباع، وليسوا شركاء.

هذه هي صورة العلاقة الإنتاجية الجديدة التي نتجت عن تطور قوى الإنتاج خلال النصف الثاني من القرون الوسطي (١٠٠٠ - ١٥٠٠) وما بعدها. وحسب نظرية كوفالييف، فإن تطور قوى الإنتاج تطوراً كبيراً، يؤدي إلى ثورة اجتماعية هدفها تغيير علاقات الإنتاج القديمة، لأنها أصبحت تشكل عائقاً أمام مزيد من تطور قوى الإنتاج.

أي أن العلاقة الإنتاجية الإقطاعية لم تستطع تلبية حجم الإنتاج المطلوب للتوسع الهائل في التجارة الناتج عن الكشف الجغرافية، وتحسن الطرق ووسائل النقل البحرية والبرية. وكذلك زيادة حجم الطلب الناجم عن تزايد السكان وارتفاع مستويات المعيشة ... الخ. وأصبح لا بد من نمط إنتاجي آخر (علاقة إنتاجية أخرى)، تستطيع أن تواكب هذه التطورات في القوى الإنتاجية، فكان التحول إلى إدارة الوحدات الإنتاجية (مزارع، معامل مناجم، شركات صناعية، مؤسسات خدمية .. الخ) إدارة رأسمالية، أي أن علاقة المنتج الفعلي (العامل) بصاحب أو أصحاب رأس المال (ملاك المؤسسة أو المصنع أو المزرعة ... الخ)، علاقة تعاقدية، على أجور محددة، يومية، أو أسبوعية أو شهرية أو موسمية ... الخ سواء كانت هذه الأجور عينية أو نقدية.

إن تغير نمط الحياة لدى المواطن الأوروبي خلال الفترة بعد عام ١٠٠٠م من جوانب عديدة، مستوى المعيشة، طبيعة العمل المتنوع، أسلوب الحياة في المدن، انتشار التعليم، تطورات في النظرة للحياة، إعادة النظر واهتزاز النظرة إلى كثير من المسلمات الدينية والعادات والتقاليد في مختلف شئون الحياة ... الخ. كل هذه التطورات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، يمكن النظر إليها على أنها هي الثورة الاجتماعية التي تقود إلى تغيير علاقات الإنتاج (نمط الإنتاج)، على اعتبار أن الثورة لا تعني العنف بالضرورة، ولا تعني تبدل الأحوال خلال فترة وجيزة.

مما سبق، يتضح أنه يمكن استخدام نظرية كوفالييف لتفسير تحول أوروبا من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي. كما يمكن القول أنه يمكن استخدام نظرية كوفالييف لشرح أسباب تحول أي نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر.

هذا الاستنتاج لا يقدم حصانة للنظرية عن النقد ، ولكنه يقدم تطبيقاً للنظرية على واقع تاريخي محدد ونتائج معروفة تباينت تفسيرات الأسباب التي قادت إلى هذه النتائج المعروفة.

الإجابة عن الأسئلة الأساسية لهذه الدراسة:

- الإجابة علي السؤال الأول: هو ما تضمنه الفقرة السابقة، انه يمكن استخدام "نظرية" كوفالييف لتحليل أسباب التحول من الإقطاع إلي الرأسمالية، وكذلك من نظام اقتصادي إلي نظام اقتصادي آخر.

مع التأكيد علي أن هذا القبول لا يعفي النظرية من النقد والاستدراك، كما انه لا يعني موافقة علي الحتمية بشكل مطلق كما يقول (قانون الانسجام والتوافق)، ولكنه تطبيق لمنطوق النظرية علي ما وقع فعلاً.

الإجابة علي السؤال الثاني :

"هل هناك فروق جوهرية بين طريقه كوفالييف من جهة، والآراء الأخرى (فرادى) من جهة أخرى؟ يمكن استعادة مضمون أهم الآراء التي سبق إيرادها في المبحث الثاني.

(١) إن أكثر الأطروحات دقة في تحديد السبب أو أسباب التحول الأوروبي إلى الرأسمالية هو طرح ماكس فيبر، فقد كان واضحاً وصريحاً بأن ظهور البروتستانتية هو الذي خلق "الروح الرأسمالية". ورغم انه أشار إلي عوامل أخرى، إلا إنه أسهب في محاولة الإقناع بالدور المركزي للبروتستانتية، لدرجه انه يعزو كثيراً من المظاهر السلوكية التي شاعت لدى الأوروبيين في عصر النهضة (حب الذهب، المغامرة، المعرفة الحسائية، الإدارة العقلانيةالخ) إلي اعتناقهم المذهب البروتستانتي، وأن الكاثوليكي "غالبا" لا يتمتع بهذه المظاهر السلوكية.

- إن ما يميز طرح فيبر انه يحدد أسباب التحول في المجتمع الأوروبي بـ (البروتستانتية) ويعتبر إن المظاهر الرأسمالية التجارة، الإدارة العقلانية، المحاسبة، والثروات الضخمة.....الخ) هي نتاج البروتستانتية، وإنها تلاحظ في المناطق التي ينتشر فيها المذهب البروتستانت.

- كان تركيزه علي تحديد المقصود بالرأسمالية، وتحديداً الرأسمالية الصناعية، دون تسميتها، ويتضح ذلك من استخدامه لمفهوم الماركسيين للرأسمالية الناتجة على التكديح (أي التي تقوم بعد تحويل المزارعين والحرفيين إلى عمل أجراء (كادحين).

ولكنه لم يلق اهتماماً يذكر للوضع الذي تم التحول منه، بل ركز علي الوضع الذي تم التحول إليه (الرأسمالية). وربما كان ذلك بسبب إن هدف بحثه هو الرد علي الطرح الماركسي (التفسير المادي والاحتمية التاريخية)، ويريد أن يثبت أن هناك عناصر غير مادية تساهم في توجيه حركة التاريخ وليس العوامل المادية فقط.

وبمقارنة طرح فيبر مع طريقة كوفاليف، يظهر إن طرح فيبر يعاني من قيد الحصرية في السبب (التعاليم البروتستانتية)، بينما مفهوم "قوى الإنتاج" في طرح كوفاليف يشمل طيفاً واسعاً من العوامل المادية المحسوسة، والعوامل الأخرى، السياسية، والقانونية، والثقافية بمفهومها الواسع.

(٢) الرأي الذي يصنف الأسباب إلى داخلية وخارجية.

هناك آراء تقدم عناصر كثيرة (اقتصادية وغير اقتصادية) دون تفريق بين ما يمكن اعتباره أسباباً ابتدائية (كانت سبباً) في تحريك الاقتصاد الإقطاعي الراكد وتوجيهه الوجهة التي انتهى إليها (الرأسمالية)، وبين معالم الاقتصاد الرأسمالي، مثل ظهور الشركات الكبرى، وتعاضل دور النقود، والمضاربات التجارية والمالية، ظهور البنوك، والنمو الكبير للتبادل التجاري.

هؤلاء الكتاب يضيفون أيضاً التطورات العلمية والكشوف الجغرافية والإصلاح الديني، والتطورات السياسية بظهور الملكيات المطلقة ... الخ. في عملية وصف الواقع والمشهد السياسي والاقتصادي أواخر القرون الوسطى، خاصة (١٣ - ١٥) دون تحليل دقيق يحدد المحفزات الأولية التي نتجت عنها هذه التفاعلات والتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويؤخذ على أسلوب أصحاب هذه الآراء أن تقسيم المعالم أو الأسباب إلى خارجي وداخلي، أو إلى مادي أو مباشر أو ملموس أو غير ملموس، أو غير مادي أو غير

مباشر، دون التأكيد على التفاعل القوي بين جميع هذه المعالم، حيث أن كثيراً منها يمكن اعتباره سبباً ونتيجة في نفس الوقت لأحد العوامل أو بعضها أو جميعها. وبمقارنة هذه الآراء بطريقة كوفاليف، يلاحظ ضعف التمييز بين المظاهر والأسباب التي قادت إلى هذه المظاهر أو المعالم المشاهدة. فطريقة كوفاليف ستكون أكثر اهتماماً بالسببية بينما تغلب الوصفية على الأساليب الأخرى المذكورة أعلاه (التصنيف داخلي، خارجي، مباشر، غير مباشر ... الخ).

(٣) جين هيك في تأكيده على الدور الكبير الذي لعبته العلاقات التجارية بين أوروبا والدولة العربية الإسلامية شرق المتوسط وشمال أفريقيا خلال القرون الوسطى يبدو أنه يحمل شبهاً بطرح ماكس فيبر حول تأثير البروتستانتية في قيام الرأسمالية. ولكن هذه الشبه ظاهري فقط، لأن أوجه الاختلاف بين الطرحين أكثر من الاتفاق، بما في ذلك الاختلاف المنهجي، إذ أن أشد نقاط النقد الموجهة لطرح فيبر كان على المنهج وبالتالي على النتائج.

نظر هيك للحراك الاقتصادي في أوروبا نظرة تاريخية واسعة تغطي عدة قرون، وأن الرأسمالية لا تنحصر في شكلها المعروف في القرن التاسع عشر (الرأسمالية الصناعية)، كما يراها فيبر، بل أن بذورها لوحظت منذ القرن الحادي عشر وما بعده.

ولقد ركز هيك على الدور الإيجابي للتجارة بين الدولة العربية مع أوروبا طيلة القرون الوسطى، وأن أثرها لم يكن مقصوراً على حجم التجارة فقط، بل ما ينتج عنها أيضاً من انتقال أساليب ومعارف إدارية وقانونية وتقنية وثقافية بصورة عامة، وما ينتج عن ذلك من تطورات كمية ونوعية في مجمل النشاط الاقتصادي، خاصة في المناطق الأوروبية التي شهدت تعاملات تجارية خارجية طيلة القرون الوسطى.

وبمقارنة ما أشار إليه هيك من تطور في أنواع وأحجام المعاملات والمعارف الإدارية والقانونية والتقنية وانتقال كثير من الأساليب والأدوات الإنتاجية... الخ، مقارنة هذه التطورات بما يسميه كوفاليف بقوى الإنتاج نجد أن هناك وجه شبه جزئي بين طريقة كوفاليف وطرح هيك.

(٤) شومبيتر ناقش الأمر من منطلق أن السؤال "لماذا ظهر النظام الرأسمالي في القرن الخامس عشر في أوروبا" أنه سؤال في غير محله، وأن نمط الإنتاج الرأسمالي (سماء شومبيتر "المشروع الرأسمالي") لم يكن غائباً طيلة القرون الوسطى، ولكنه لم يكن سائداً، فغالبية الإنتاج تتم حسب ما هو شائع في أوروبا من العلاقات الإقطاعية في الزراعة، والطوائف المهنية في المدن. وقد أشار إلى أن المشروع الرأسمالي (نمط الإنتاج الرأسمالي) قد توسع في القرن الثالث عشر (دون تركيز على أسباب هذا التوسع)، بحيث أصبح يشكل جزءاً لا يستهان به من النشاط الاقتصادي. وبهذا أصبح يزاحم الإقطاع، وأصبح المنتمين إليه يدافعون عن مصالحهم الاقتصادية والقانونية والثقافية ... الخ. باعتبارهم شريحة لها وزنها في المجتمع.

ويرى شومبيتر أن هذه الشريحة هي نواة ما سماه بالمتقف العلماني، أي أن هذه الشريحة لها منطلقات مختلفة عن الموروث الثقافي السائد من النواحي الإدارية والقانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية بصورة عامة.

وبمقارنة ما طرحه شومبيتر بطريقة كوفالييف نجد أن شومبيتر لم يرى مشروعية للسؤال من حيث المبدأ، ولكنه أشار إلى التطورات دون التدقيق في أسباب كل تطور حدث في أي جانب من جوانب الحياة.

ولكن يمكن النظر إلى ما ذكره شومبيتر عن المتقف العلماني كتيار انطلق في القرن الثالث عشر بزوافده الثلاثة الأطباء والمحامون ورجال الأعمال وموظفو الحكومة وكذلك حركة الترجمة والتأليف ... الخ. ودورها في توجيه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة، يمكن النظر إليه على أنه بلغة - كوفالييف - تطور كبير في قوى الإنتاج (العنصر البشري). وهنا يمكن القول بأن شومبيتر لامس بعض عناصر طرح كوفالييف، ولكن شومبيتر لم يركز على نقطة البداية التي يمكن أن يعزى إليها سبب الاتجاه إلى التحول من الإقطاع نحو الرأسمالية تحديداً.

(٥) لبيب شقير، في كتابه القيم المختصر، نظر إلى مسألة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية من منطلق وصفي بحث، حيث اعتبر أن قيام الرأسمالية التجارية كان نتيجة لانهيار نظام الإقطاع. وقد وصف لبيب شقير النظام الاقتصادي الإقطاعي تحت

عنوان "الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي"،* وقد ركز على أنه اقتصاد طبيعي زراعي (غير سلعي) أي غير تبادلي، غير نقدي، نزاع للاكتفاء الذاتي متدني المستوى. هذا الوصف متفق عليه بصورة عامة مع وجود الفوارق بين الأقاليم وبين الفترات التاريخية. ويرى ليبب شقير أنه في أواخر القرون الوسطى حدثت ظواهر جديدة بالملاحظة أهمها هروب أقتان الأرض (المنتجين الزراعيين)، وهروبهم كان إلى المدن التي كانت تنمو بوتائر متسارعة، وازدياد وتيرة وحجم التبادل التجاري بين المدن وعواصم الأقاليم وعواصم الممالك الأوروبية والتجارة الخارجية، تعاظم دور النقود في النشاط الاقتصادي. وقد اعتبر ليبب شقير أن هذه التطورات في المشهد الاقتصادي الأوروبي تعني نهاية نظام الإقطاع وقيام الرأسمالية التجارية التي هي أساس النظام الرأسمالي الحديث. لذا يمكن النظر إلى أن معالجة ليبب شقير لمسألة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية لم تكن تبحث في الأسباب بقدر كانت تسجل وصفاً لمعالم النظام السابق (الإقطاع) ووصفاً لمعالم النظام الجديد الرأسمالي. ولذلك لا يوجد وجه للمقارنة بين طريقة كوفاليف التي تحاول أن تبحث في أسباب التحول وكيفية حدوثه، وبين طرح ليبب شقير الذي اكتفى بوصف المشهد السابق واللاحق.

نستنتج من المقارنات السابقة وللإجابة على السؤال الثاني، فإنه لا يوجد طرح واحد يرقى إلى شمولية طريقة كوفاليف، نظراً لاتساع محتوى "قوى الإنتاج" لدى كوفاليف وضيق وحصرية بعض الطروحات الأخرى. فطرح ماكس فيبر قد ضيق واسعاً بالتركيز على البروتستانية من جهة ومن جهة أخرى ضيق تعريف الرأسمالية بحصرها بالرأسمالية الصناعية الحديثة. وأما الآراء التي يشترك فيها كثيرون والتي اهتمت بتصنيف الأسباب، فقد كانت تعاني من أمرين رئيسيين: أحدهما عدم التفريق بين أسباب التحول إلى الرأسمالية ومعالم النظام الرأسمالي المشاهد، والأمر الآخر، هو أن تصنيف هذه المظاهر أو الأسباب إلى داخلي وخارجي، مباشر وغير مباشر واعتبار كل منها مستقل بتأثيره فإن هذا يجافي الحقيقة، لأن جميع العوامل مترابطة، فالتبادل التجاري الداخلي ليس منفصل تماماً عن الخارجي، والنقود ليست

* ليبب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل الثاني، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٣٧ - ٣٨.

منفصلة عن التبادل، والكشوف الجغرافية ليست منفصلة عن ثراء التجار، والتجارة الخارجية ليست منفصلة عن الكشوف الجغرافية، وهكذا ... الخ.

الإجابة على السؤال الثالث:

عند مقارنة كافة الآراء مجتمعة من جهة، وطرح كوفالييف من جهة أخرى، نجد أن الآراء المختلفة مجتمعة قد حوت عوامل وأسباب كثيرة جداً ربما تشمل معظم، إن لم يكن كل، ما يمكن أن يدخل في ما سماه كوفالييف "قوى الإنتاج" المادية والبشرية، الكمية والنوعية. وأن الذي يختلف هو المسميات والمصطلحات المحددة في طريقة كوفالييف بـ "علاقات الإنتاج، وقوى الإنتاج" وقانون الانسجام بينهما. أما الأطروحات، كثروة التجار، أو الثورة السياسية، الكشوف الجغرافية، زيادة التبادل التجاري، زيادة التعامل بالنقد، زيادة الأسعار، المضاربة بالأسهم، وظهور الشركات الكبرى، والبنوك، وانتشار التعليم، تطور الآلات، والأدوات، وأساليب وطرق إنتاج جديدة، ومنتجات جديدة ... الخ، فكلها داخله في محتوى مصطلح "قوى الإنتاج".

ولكن الدقة في أسلوب الطرح - ليس بالضرورة صحته - في طريقة كوفالييف، تبرز في أن السؤال واضح، "لماذا تحولت أوروبا من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي". فالسؤال عن الأسباب، وطريقة كوفالييف تستند على التطورات (التقدم) في قوى الإنتاج، وأن نوع هذه التطورات يقود إلى النظام الرأسمالي تحديداً، وليس إلى نظام آخر.

(٤ - ٤) عرض إبراهيم كبه:^{٢٨}

لعل تقديم عرض مختصر لشرح إبراهيم كبه لأسباب قيام الرأسمالية التجارية على أنقاض الإقطاع تقربنا كثيراً جداً من طريقة كوفالييف.

بداية، لكي يسمى المشروع الإنتاجي مشروعاً رأسمالياً، يحدد له إبراهيم كبه شرطين أساسيين: الأول: هو تراكم رأس المال، أي حشد كمية كبيرة من المال لتجهيز مستلزمات المشروع. الثاني: أن يكون المنتجون في المشروع (عمال، فنيين

^{٢٨} إبراهيم كبه، مرجع سابق، ص ٤٦٣ - ٤٧٦.

إداريين ... الخ) يعملون بالأجر. وبالطبع لا حاجة للتذكير بأن هدف المشروع هو تنمية هذا المال بتحقيق الأرباح.

أما كيف سارت عملية التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فشرحها كبه كالتالي:

ينطلق كبه من أنه طوال فترة الإقطاع، الموصوف بتدهور التبادل والتجارة والنقود ... الخ، إلا أنه، دائماً، كان هناك بقايا من تجارة بسيطة عبر الأنهار الأوروبية، أو بقايا المدن الساحلية، أو بعض عواصم الأقاليم بين بعض الإقطاعيات. وقد سمى ثروات هؤلاء التجار بـ(رأس المال السلعي)، أي رأس المال الناجم عن النشاط الاقتصادي الموجه للتجارة الذي تطور عن الإنتاج السلعي البسيط من الحرفيين وصغار الفلاحين الأحرار (غير الأتباع). وقد كان هذا ناتجاً عن تقدم أدوات الإنتاج الزراعية والصناعية* (أي تقدم قوى الإنتاج).

(٥ - ٤) بذرة النظام الرأسمالي:

يحدد كبه أن الاقتصاد السلعي ينطوي على خصائص ساعدت على تحوله إلى الإنتاج الرأسمالي بدلاً من كونه (طبيعي) أو سلعي بسيط** وهذه الخصائص هي:

(١) تفاوت تكاليف الإنتاج من مشروع لآخر لأسباب مختلفة، خاصة بكل مشروع، كالمهارة، الأدوات، الموارد، الموقع ... الخ.

(٢) وبسبب تفاوت تكاليف الإنتاج تشتد المنافسة بين المنتجين.

(٣) ينتج عن هذا (التنافس) تركيز الثروات لدى أصحاب المشاريع الناجحة ويتحول باقي أفراد المجتمع إلى عمال أجراء، وقلة قليلة تتحول إلى منتجين رأسماليين.

هذا النظام (الإنتاج السلعي)، كان هو البذرة التي نبت منها النظام الرأسمالي. ويشرح كبه دور الرأسمالي التجاري في تفكيك الاقتصاد الطبيعي (بما في ذلك السلعي البسيط)، بحيث سيطر التاجر بالتدرج على الإنتاج الحرفي الصغير وحوله إلى إنتاج رأسمالي كالتالي:

* هذا يصح في الفترة ما بعد عصور الظلام أي من القرن الحادي عشر وما بعده.

** طبيعي يعني إنه لا ينتج للتبادل وأما سلعي فهو ينتج للسوق أي للتبادل، والسلعي البسيط هو وجود التبادل البسيط ولكنه ليس هو الغالب أو الموجه للنشاط الإنتاجي.

- (١) في البداية كان التاجر مجرد وسيط.
- (٢) تطور دور التاجر إلى محتكر للشراء، بحيث سيطر في النهاية على كثير من المنتجين الصغار عن طريق الاحتكار والإقراض.
- (٣) تطور دور التاجر إلى موزع للمواد الأولية وبذلك سيطر على الإنتاج الحرفي. وهذه المرحلة هي التي مهدت مباشرة لمرحلة المشاغل اليدوية.
- (٤) تحول غالبية المنتجين الصغار إلى عمال في المشاغل، وهكذا نشأت المؤسسات الرأسمالية الحديثة الأولى، تسمى أحياناً (المانوفكترات)

كان هذا في القطاع الحرفي، وقد حدث شيء مشابه في القطاع الزراعي، إذ أن الرأسمال التجاري قد لعب نفس الدور في تفكيك الاقتصاد الطبيعي (الزراعي) في الأرياف كالتالي:

- (١) عند تملك التاجر لأراضي زراعية، قام بتبديل الالتزامات العينية على الفلاحين المعمول به سابقاً مع الإقطاعي بالتزامات نقدية.
- (٢) تحول إنتاج أقنان الأرض (الإقطاعي) إلى إنتاج سلعي (هدفه البيع في السوق) لتسديد التزاماتهم نقداً.
- (٣) تراكمت الديون على المزارعين للمحتكرين والمرابين.
- (٤) تراكمت الثروات لدى قلة من التجار والإقطاعيين وتحول غالبية المزارعين إلى عمال بالأجرة، حيث لا يملكون إلا قوة عملهم. وهكذا تحول الإنتاج إلى النمط الرأسمالي من وسط النظام الإقطاعي.

ويؤكد كبه على التقدم الذي طال أدوات الإنتاج الزراعية والصناعية (المحراث الحديدي من الخشبي، زراعات جديدة متعددة، تحسين المواشي والخيول وتطوير المراعي، إلى جانب تحسين وتطوير الأدوات الحرفية، وأساليب الإنتاج بزيادة التخصص المهني، وتطوير أساليب معالجة المعادن، واستعمال البارود والبوصلة والمطبعة الحديثة. ويضيف كبه إلى ذلك، بأن ازدياد الطلب المحلي والدولي كان يدفع إلى مزيد من التطوير في أساليب الإنتاج. لأن نمط الإنتاج الإقطاعي لا يستطيع مواجهة الاتساع المتسارع للسوق وبالتالي أصبح عائقاً أمام مزيد من التطور لقوى

الإنتاج، ولذلك كان من الضروري حدوث تغير جذري في نمط الإنتاج، بعلاقات إنتاجية جديدة تواكب هذه التطورات الهائلة في قوى الإنتاج لكي تستطيع تلبية هذا الطلب العالمي والمحلي الكبير.

وهكذا نجد أن كبه قد شرح ما اعتبره كيفية نشوء بذور الرأسمالية في رحم النظام الإقطاعي، والآلية والخطوات التي سارت عليها إلى أن اكتمل النظام الرأسمالي.

ويرى كبه أن جميع العوامل والمظاهر التي ذكرها الكتاب الآخرون على أنها أسباب التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية (الثورة التجارية، الثورة السياسية، الكشف الجغرافية، الإصلاح الديني، حركة الأحياء، ارتفاع الأسعار، والتصنيفات الداخلية والخارجية، والمحسوسة وغير المحسوسة ... الخ. كلها ينظر إليها على أنها عناصر فكرية واقتصادية وسياسية تعبر كلها عن الثورة الاجتماعية على النمط الإقطاعي والتحول إلى الرأسمالية،^{٢٩} أي الثورة الرأسمالية التي غيرت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية (علاقة تبعية) إلى العلاقات الرأسمالية. أي أن قانون الانسجام والتوافق، الذي يراه الاشتراكيون أفضل الأدوات لفهم حركة التاريخ والتحولات في النظم الاجتماعية، هذا القانون قد فعل فعله، في رأي إبراهيم كبه، وهو في تحليله منسجم إلى حد كبير جداً مع طريقة كوفاليف.

خاتمة:

لم تكن هذه الورقة محاولة لإضافة أو لتفسير أسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، بقدر ما كانت جهداً متواضعاً لإعادة القراءة والتدقيق في الجهود والآراء والطروحات المتعددة حول هذه المسألة، وذلك بهدف المقارنة والمفاضلة والخروج برؤية أكثر وضوحاً وشمولية.

وقد كان الدافع الأساسي لهذا البحث، هو ملاحظة تباين وتعدد واختلاف بل وتناقض، بعض الآراء حول هذه المسألة (تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية). ولذلك كان أحد أهم أجزاء هذه الورقة عرض لأشهر الآراء التي حاولت تفسير أسباب هذا التحول.

^{٢٩} إبراهيم كبه، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

فمن أكثر المساهمات شهرة، ما طرحه ماكس فيبر من أن العامل الحاسم في تحول أوروبا إلى الرأسمالية هو شيوع وانتشار البروتستانتية. لكن هذا الطرح واجه نقداً شديداً بسبب حصره الضيقة من جهة، ومنهجيته من جهة أخرى، وكذلك من حيث تحيزه أو موضوعيته.

وهناك آراء كثيرة عدت نقاطاً مختلفة اختلطت فيها الأسباب الابتدائية بمظاهر ومعالم الاقتصاد الرأسمالي، بعدما أصبحت ظاهرة للعيان، كالإشارة إلى قيام الشركات الكبرى، انتشار النقود والبنوك، والمضاربات بالأسهم، والكشوف الجغرافية ... الخ. هذه المساهمات لا تدقق في مسألة السببية رغم أهميتها، ولكنها ترصد الظواهر والمعالم والتغيرات وتاريخها وأماكنها وحجمها ... الخ.

ومن المساهمات من صرح بالقول بأن السؤال عن أسباب قيام الرأسمالية لم يكن في محله، لأن "المشروع الرأسمالي" (المشروع الذي يدار إدارة رأسمالية) قد كان موجوداً طيلة القرون الوسطى، إلا أنه لم يكن النمط الغالب. فقد كان نمط الإنتاج الغالب هو النمط الإقطاعي. وهذا كان رأي شومبيتر، حيث لم يهتم بالأسباب الابتدائية، إلا أنه أسهب في شرح إرهابات التحول إلى الرأسمالية بالإشارة إلى أهم معالم الاقتصاد الرأسمالي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

وقد قدم شومبيتر تحليلاً اقتصادياً اجتماعياً يمكن تشبيهه بما يسميه الاشتراكيون بالثورة الاجتماعية (كما في طريقة كوفاليف). فقد أشار شومبيتر إلى أن مظاهر الاقتصاد الرأسمالي قد تعاظمت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وما بعدها، بحيث تكونت شريحة من المواطنين في بعض المدن الأوروبية لها مصالح مباشرة وغير مباشرة مع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الحديثة، مثل رجال الأعمال، والعاملين، والموظفين الحكوميين، والأطباء، والمحاسبين. هذه الشريحة اتسعت وأصبحت ذات تأثير ملموس بالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والثقافية والقانونية ... الخ. وقد سماها شومبيتر بالثقافة العلمانية حيث أشار إلى اتساع حركة الترجمة الواسعة عن العربية واللاتينية.

وقد كان أحدث الآراء المطروحة لتفسير نهوض الرأسمالية الأوروبية ما قدمه مؤخراً جون هيك في كتابه "الجذور العربية للرأسمالية الغربية"، الذي بين فيه أن

العلاقات التجارية الأوروبية العربية في القرون الوسطى، تعتبر من أهم الأسباب المحفزة والمحركة للأنشطة الاقتصادية التجارية التي تقوم على المبادلات والنقود والثروات والنقل البري والبحري وتنوع البضائع وتنوع أشكال المعاملات وتعدد الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالاقتصاد الإقطاعي البسيط.

هذا الطرح لجون هيك يعتبر مساهمة حديثة تفند إدعاءات سابقة ترى بأن الفتح العربي قد ساهم في إغلاق أوروبا على نفسها، وهو بهذا الجهد يثبت العكس، إلا أنه لا يدعي أن طرحه قد شمل جميع أسباب قيام الرأسمالية الأوروبية.

ونظراً لأن أهم أهداف هذه الورقة، محاولة معرفة مدى قدرة طريقة كوفاليف على تقديم تفسير لتحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، وكذلك مدى قدرتها على تفسير التحول من أي نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، فقد تم عرض "نظرية" كوفاليف في تفسير تحول أوروبا من النظام الاقتصادي العبودي إلى النظام الإقطاعي، وهي الطريقة التي يرى الاشتراكيون إنها طريقة صالحة لتفسير تحولات النظم الاقتصادية (الاجتماعية) في التاريخ.

"ونظرية" كوفاليف تقوم أساساً على العناصر الأساسية التالية:

(١) أن هناك قانون أساسي للاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع. هذا القانون يسمى قانون الانسجام والتوافق بين علاقات الإنتاج من جهة، ومستوى قوى الإنتاج من جهة أخرى. بمعنى أن لكل مستوى معين من قوى الإنتاج، هناك نوع يلائمه من العلاقات الإنتاجية.

(٢) افتراض أن قوى الإنتاج (المادية والبشرية) تتقدم عبر التاريخ.

(٣) إذا تقدمت قوى الإنتاج تقدماً كبيراً فإنها تصل إلى مستوى لا تستطيع معه مواصلة التقدم بسبب إعاقة علاقة الإنتاج الجامدة التي لم تواكب تطور قوى الإنتاج. وهنا تحدث الثورة الاجتماعية لتغيير علاقات الإنتاج القديمة إلى علاقات جديدة تواكب التطور الذي وصلت إليه قوى الإنتاج.

لكن الملاحظ أن "نظرية" كوفاليف لتفسير تحول أوروبا من العبودية إلى الإقطاع لم يكن المثال الأفضل لتطبيق قانون الانسجام والتوافق. فالتطور الذي شهدته قوى الإنتاج خلال عصر العبودية، حسب عرض كوفاليف، لم يكن مقنعاً،

حيث أن التطورات في قوى الإنتاج المادية كانت في معظمها قبل قرون، ولم يظهر لها أثر أو إرهابات توحى بالثورة الاجتماعية كما يفترض القانون. بل أن العبودية تطورت وتكرست ووصلت إلى أوج تطورها في الإمبراطورية الرومانية خلال القرون الخمسة الأولى من عمر الإمبراطورية.

لكن قوى الإنتاج شهدت في القرون الأخيرة من عمر الإمبراطورية، خاصة القوى البشرية، تطورات ملحوظة لم يشر إليها كوفالييف. فقد انتشرت المسيحية في أرجاء الإمبراطورية بتعاليمها العامة الداعية إلى العدالة، المساواة، الإخاء، المحبة، تحرير الرقيق ... الخ. هذا بالإضافة إلى ممارسة الكنيسة بعد أن تحولت الإمبراطورية إلى المسيحية وأصبحت الديانة الرسمية. كذلك يمكن إضافة العامل الخارجي، فقد سقطت روما على يد قوة عسكرية خارجية مما يضعف مقولة أنها أسقطت من خلال ثورة اجتماعية نقية لتغيير علاقات الإنتاج، وهذا يلقي ظلالاً من الشك حول صلاحية قانون الانسجام لتفسير تحول أوروبا من العبودية إلى الإقطاع.

وهذا بدوره يدعو إلى الحذر من الاعتقاد بالصلاحية المطلقة لهذا القانون لتفسير التحول من أي نظام اقتصادي إلى نظام آخر والذي يؤمن به الاشتراكيون.

ولكن بالمقابل، يلاحظ أنه عند استخدام طريقة كوفالييف أو قانون الانسجام والتوافق لتفسير تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، أتضح أن هذه الطريقة أظهرت صلاحية واضحة لتفسير التحول الاجتماعي الاقتصادي الأوروبي خلال عصر النهضة. فقد تلاشت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية تدريجياً وحلت محلها العلاقات الإنتاجية الرأسمالية.

كما أن التعليل بأن السبب هو تقدم شامل في "قوى الإنتاج" كان مبرراً تدعمه جميع معالم النهضة الأوروبية في شتى المجالات المادية والبشرية.

أما الاستنتاج الرئيسي لهذه الورقة فقد تم إيضاحه في المبحث الرابع، كما أظهرت المقارنات بين مختلف الطروحات. وأن الإجابة على الأسئلة الأساسية للدراسة قد بينت ما يلي:

(١) أنه يمكن استخدام طريقة كوفالييف لتفسير أسباب تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية.

(٢) أنه يمكن استخدام طريقة كوفاليف لتفسير تحول أي نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، مع التحفظ، على أن هذا لا يعطي هذه الطريقة حصانة مطلقة بصحتها في كل حالة. ولكنها قد تكون متفوقة في بعض الحالات على الأطروحات الأخرى فرادى. فقد تبين عند مقارنتها بالأطروحات الأخرى كل على حدة، أن كل منها يعتورها بعض القصور.

أما مقارنة طريقة كوفاليف بالأطروحات الأخرى مجتمعة، فإن الفروق تتلشى إلى حد كبير. وأن أكثر الفروق يتركز في المسميات والمصطلحات مثل: (الثورة الاجتماعية)، (علاقات الإنتاج، قوى الإنتاج، قانون التوافق، ... الخ). وقد تميزت طريقة كوفاليف، إذا أخذنا عرض إبراهيم كبه ممثلاً لها، بتركيزها على السببية في البحث عن بذور الرأسمالية وأنه لتلك الأسباب كان تحول أوروبا إلى الرأسمالية تحديداً وليس إلى نمط إنتاجي آخر. كما يتميز عرض إبراهيم كبه بأنه لم يؤكد صراحه على "الحتمية التاريخية".

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (١) أمين، سمير. "التطور اللا متكافئ"، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.
- (٢) برنال، ج. د. "العلم في التاريخ"، الجزء الأول، ترجمة علي ناصف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨م.
- (٣) البطح. ماجد. "تاريخ النظريات الاقتصادية"، ترجمة عن الروسية، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٩م.
- (٤) الترماني، عبد السلام. "الرق"، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٢٣)، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩م.
- (٥) تقي الدين، سليمان. "الدولة العثمانية وتطور نظام الإقطاع"، مجلة الطريق، بيروت، المجلد (٣٨)، العدد (٦)، ديسمبر ١٩٧٩م. والعدد الأول فبراير ١٩٨٠م.
- (٦) توايني، ر. هـ. "توطئة لبحث ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، مرجع مثبت ضمن هذه القائمة.
- (٧) توينبي، أرنولد. "تاريخ البشرية"، الجزء الأول، ترجمة نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- (٨) جيندز، أنطوني. "مقدمة لبحث ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، مرجع مثبت ضمن هذه القائمة.
- (٩) حشيش، عادل أحمد. "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- (١٠) دلو، برهان الدين. "حضارة مصر والعراق"، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٩م.
- (١١) ديورانت، ول وايريل. "قصة الحضارة"، المجلد الرابع، مجموعة أجزاء، ترجمة محمد بدران، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٨م.

- (١٢) السديس، عبد العزيز. بحث "الفجوة الكبرى في الفكر الاقتصادي الأوروبي"، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد (١٧)، يناير ٢٠١٢م.
- (١٣) العدوي، إبراهيم أحمد. "المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى"، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- (١٤) عمر، حسين. "تطور الفكر الاقتصادي"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- (١٥) غريبين، جون. "تاريخ العلم"، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٣٨٩)، يونيو ٢٠١٢م.
- (١٦) فوق العادة، سموحي. معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٩م.
- (١٧) فيبر، ماكس. "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، تعريب أبو بكر باقادر وأكرم طاشكندي، مكتبة مصباح، جدة، ١٩٨٩م.
- (١٨) كبه، إبراهيم. "دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي"، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.
- (١٩) كولسترن، ج. ج. "عالم العصور الوسطى"، ترجمة جوزيف نسيم يوسف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- (٢٠) لانج، أوسكار. "الاقتصاد السياسي"، تعريب محمد سلمان حسن، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣م.
- (٢١) لاجوجي، جوزيف. "المذاهب الاقتصادية"، ترجمة ممدوح حقي، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠م.
- (٢٢) مبارك، عبد المنعم. "نظرية التاريخ الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨١م.
- (٢٣) هيك، جين. "الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية"، ترجمة محمد حداد، مؤسسة (كلمة) والدار العربية للعلوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م.

(٢٤) يوسف، جوزيف نسيم. "تاريخ الدولة البيزنطية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- (1) Heilbroner, Robert and William Milberg, The Crisis of Vision in Modern Economic Thought, Cambridge University Press, 1995.
- (2) Schumpeter, Joseph, "History of Economic Analysis", Oxford University Press, New York, 1981.
- (3) Spiegel, Henry, W., "The Growth of Economic Thought", Duke University Press, Durham North Carolina, 1983.

Economic Systems Transformation:

The Case of European Transmission from Feudalism to Capitalism

Abstract

How and why western Europe Economies evolve and developed from Feudal Economic System to capitalism. These questions were the subject of many efforts made by same historians, sociologists, political scientists, and many economists.

In this article, a brief of the most important and well known contributions to explain why, and how, that transition took place.

No single argument alone, was able to give a persuasive and satisfactory answer. However, taking all contributions together, one can say that almost all reasonable elements and factors that led to capitalism were there.

One of the main purpose of this work was to compare those contributions with the socialists method that explain any transition from social (economic) system to another, the finding was:

- The socialists method was much better than anyone contribution alone.
- The socialists method was almost similar to all contributions together considering the size of covering elements and factors, but, the socialists method was much precise in reasoning, and in following the process steps, from the very beginning.